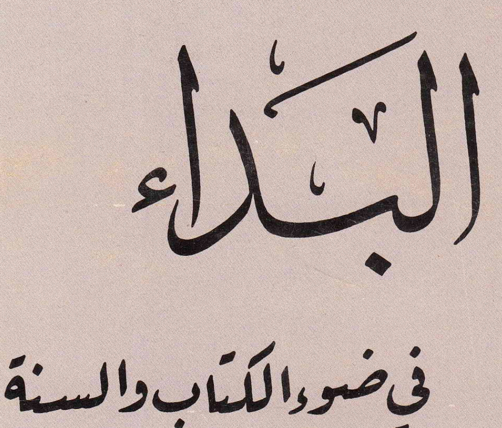


البداء

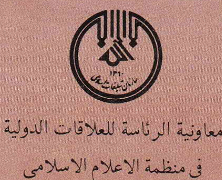
في ضوء الكتاب والسنة

تأليف

الاستاذ الشيخ جعفر السبحاني

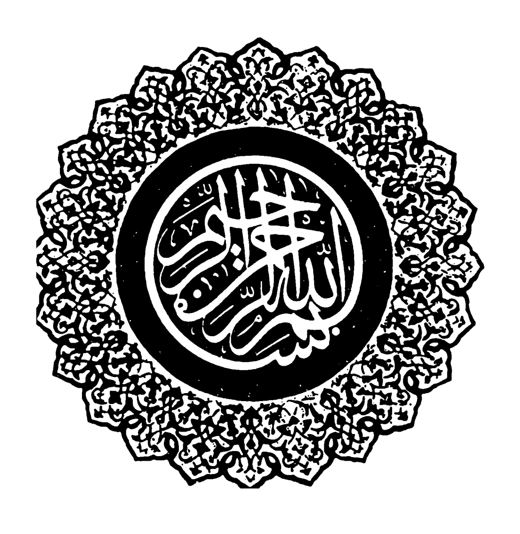


٢٠٩



معاونية الرئاسة للعلاقات الدولية

في منظمة الاعلام الاسلامي


بسم الله الرحمن الرحيم


شبكة الفكر
alfeker.net



۱۳۶۰
سازمان تبلیغات اسلامی



تأليف
الاستاذ الشيخ جعفر السبحاني





معاونية الرئاسة للعلاقات الدولية
في منظمة الاعلام الاسلامي



الكتاب: البداء في ضوء الكتاب والسُّنَّة.

المؤلف: الاستاذ الشيخ جعفر السبحاني

جمع وإعداد: جعفر الهادي.

الناشر: معاونية العلاقات الدولية في منظمة الاعلام الاسلامي.

الجمهورية الاسلامية في ايران ــ طهران ــ ص. ب: ١٣١٣ ــ ١٤١٥٥.

المطبعة: سبهر ــ طهران.

طبع منه: ٥٠٠٠ نسخة.

التاريخ: الطبعة الاولى ــ ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م.

مقدمة الناشر

في سلسلة مباركة لتوضيح الحقائق، وفي سبيل تحقيق تفاهم اسلامي ايجابي، وتحقيقا لمقومات الموقف الاسلامي الموحد، قامت هذه المنظمة بطبع كتب ومقالات وكراسات مفيدة، وهذا الكراس الذي هو واحد من تلك الحلقات ينبغي ان يطالع بامعان ليكتشف القارئ الكريم ان عقبة كبرى من عقبات التوحيد قد زالت عبر التفاهم على ما يسمى بـ (محل النزاع).

ومن الله تعالى نستمد العون والتوفيق.

معاونية العلاقات الدولية

في

منظمة الاعلام الاسلامي

الفصل الاول

البَداء
عندالشيعة الامامية

في هذا الفصل

البداء عند الشيعة الامامية
النزاع في البداء لفظيٌّ لامعنويٌّ
مقدمات سبع:
الاولى: في تفسير لفظة البداء
الثانية: في نقل وجهات نظر علماء الشيعة الامامية
الثالثة: الكتاب والسنة مليئان بالمجاز
الرابعة: في امكان النسخ وابطال مزاعم اليهود.
الخامسة: في ان القدر ليس حاكما على مشيئته وافعاله كما انه ليس حاكما على حرية الانسان واختياره.
السادسة: تغيير المقدر والمصير بالاعمال.
الآيات القرآنية وتأثير العمل الانساني.
أحاديث أهل البيت وتأثير العمل الانساني.
روايات أهل السنة وتأثير العمل الانساني.
تأثير الأعمال الطالحة في تغيير المصير.
البداء من المعارف العليا.
إشكالان حول تأثير الدعاء.
السابعة: الآثار البناءة للاعتقاد بالبداء.
حقيقة البداء في ضوء الكتاب والسنة.
نصوص علماء الإمامية في مجال البداء.
فذلكة البحث.

البَـداءُ عندالشيعة الامامية

تحـتـل مـسألة «البداء» في عقائد الشيعة الامامية المكانة الاولىٰ، ولايخلو كتاب كلامي أو فلسفي من بحث مفصل أو مختصر حول هذه المسألة، وقد اتبعوا في طرح هذه المسألة وتوضيحها القرآن الكريم والسنة المطهرة، ولأجل ذلك نجدهم قد افـردوا لهـذه المـسـألـة رسـائـل، ودوّنـوا كـتـبـاً وأبحاثاً بين ما يحمل اسم البداء و اشتهر به، و بين ما ليس له اسم خاص، بل بحث ضمن بحث آخر، و يكفي في ذلك ان شـيـخـنـا الـعـلامة البحاثة الطهراني «آغا بزرگ» قد ذكر ما يقرب من خمسة وعشرين نموذجاً من هذه الرسائل والأبحاث فلاحظ **«الذريعة الى تصانيف الشيعة»** الجزء الثالث الصفحة ٥٣ــ٥٧.

بـيـد أن هـذه المســألة العظيمة رغم ما أُلِّـفَ حولها من مؤلفات و رسائل كـثيرة كما عرفت تخفىٰ مع الاسف على أعلام أهل السنة قديماً كالبلخي والرازي وغيرهما مع ورودها بجذورها وأصولها وفروعها في الكتاب والسنة.

فـبـقـدر مـا تحظى هـذه المسألة من الاهتمام والعناية لدى علماء الشيعة الامـامـيـة ــ كما عـرفـتــ تـلقى نقداً لاذعاً وهجوماً عنيفاً من جانب بعض علماء السنة بحيث لايمر بها أحدٌ منهم الا ويهاجمها بشدة وقسوة.

فـبينما تـعـتـبـرالـشـيـعـة الامـامـية الاعتقاد بالبداء أساساً لأكثر العقائد الاسـلامـيـة وأمراً يـقابل معتقد اليهود والنصارى في مجال أفعال الله سبحانه، وفي

مقابل عقيدة «القدرية» الذين يتصورون القدر والتقدير إلهاً ثانياً قائماً على مشيئة الله و إرادته فانه سبحانه لايقدر ان يغير ما قدّر، و يبدل ماقرّر، يعتبره علماء السنة مبدأً هداماً للدين!!

فكيف يمكن ان تكون قضية واحدة موصوفة بوصفين متناقضين: بعض يعتبرها من صميم الدين وجوهره، و بعض آخر يعتبرها فكرة هدامة للدين؟!

فهذا الامام الفخرالرازي يختم كتابه «المحصّل» بقوله: «إنّ أئمة الرافضة وضعوا مقالتين لشيعتهم لا يظهر معهما أحدٌ عليهم:

الأول: القول بالبداء، فاذا قالوا انه سيكون لهم قوة وشوكة ثم لايكون الأمر على ما أخبروه قالوا: بدا الله تعالى فيه»[1]

وقد سبق «البلخيُّ» الرازي في هذا الزعم على ما حكاه وذكره شيخنا الاكبر شيخ الطائفة الطوسي (المتوفى عام ٤٨٠) في تبيانه اذ قال: «وحكى البلخي في كتاب التفسير فقال: «قال قوم ـــ ليس ممن يعتبرون ولكنهم من الأمة على حال ـــ إن الأئمة المنصوص عليهم بزعمهم مفوَّضٌ اليهم نسخ القرآن وتدبيره، وتجاوز بعضهم حتى خرج من الدين بقوله: ان النسخ قد يجوز على وجه البداء وهو أن يأمر الله عزوجل عندهم بالشيء ولايبدو له، ثم يبدو له فيغيره، ولايريد في وقت أمره به ان يغيّره هو و يبدله و ينسخه، لأنه عندهم لايعلم الشيء حتى يكون إلّا ما يقدره فيعلمه علم تقدير، وتعجرفوا فزعموا ان مانزل بالمدينة ناسخ لما نزل بمكة»[2].

ثم علّق شيخنا الطوسي رحمه الله على هذا الكلام بقوله: «وأظن انه عنى بهذا أصحابنا الامامية، لأنه ليس في الأمة من يقول بالنص على الأئمة عليهم السلام سواهم. فان كان عناهم فجميع ما حكاه عنهم باطل وكذب بحدوث العالم.

فاذا كان الاقطاب من الجانبين على طرفي نقيض من الرأي والموقف بالنسبة الى مسألة واحدة فما هي وظيفة المبتدئ ومن ليس له المام بالابحاث الكلامية، ولا قدم راسخة في المسائل الاعتقادية؟

---

١) نقد المحصّل ص ٤٢١، نقله عن سليمان بن جرير الزيدي والامر الثاني هوالتقية ـــ كما ستعرف ـــ.

٢) التبيان: المجلد الاول ص ١٣ ـــ ١٤ طبعة النجف عام ١٣٧٦ هـ.

وخلاصة القول: إن الانسان ليحتار اشد الحيرة وهو يواجه هذا التناكر والاختلاف في أصل واحد، إذ كيف يمكن أن يكون أصل واحد بمعنى واحد؛ آية توحيد الله وكماله في الخلق والايجاد عند طائفة، و إنكاراً لعلمه سبحانه عند طائفة أخرى؟

هل يمكن ان يكون التفاوت الى هذه الدرجة أمراً صحيحاً وطبيعياً أم ان هذا يكشف عن ان الامر قد دُرِسَ في جو من التعصب، وعدم التحقيق و يكشف في نفس الوقت عن أن أكثَر المسائل الخلافية نشأت من مثل هذا المنطلق، وعولجت في مثل هذا الجو الذي ينافي مصلحة التحقيق، والبحث الموضوعي في القضايا الفكرية والاعتقادية؟

غير أن القارئ الكريم إذا نظر الى ما سيمر به في هذه الصحائف يقف على أن النزاع القائم على قدم وساق في هذا المجال، إنما نشأ عن عدم تعمق المخالف في مسألة البداء، وعدم وقوفه على نفس ما يدعيه الطرف الآخر، ولو وقف على مراده ومقصده لاتّفق معه في هذه المسألة، ولقال: إن البداء بهذا المعنى هو عين ما نطق به الكتاب العزيز، وتحدثت عنه السنة الطاهرة، وأذعن له جهابذة العلم من أهل السنة..

وكم، وكم لهذه المسألة من نظير نشأ فيه النزاع والتشاجر بين الاخوة من الطائفتين لعدم وقوف كل طرفٍ على ما يعتقده الطرف الآخر، ومنها المسألة الثانية التي جعلها الامام الرازي ــ تبعاً لسليمان بن جرير ــ مما اخترعته الشيعة الامامية إذ قال:

«والثاني: التقية فكلما أرادوا شيئا تكلموا به فاذا قيل لهم هذا خطأ، أو ظهر لهم بُطلانه؛ قالوا إنّما قلناه تقية..»[١]

النزاع في البداء لفظيٌّ لامعنوي

ولو ان القوم طرحوا هاتين المسألتين في جو هادئ، و بتجرد عن الأهواء والعصبيات، واستمعت كل طائفة الى ما تقوله الطائفة الاخرى؛ لوقفوا على

---

١) التبيان: ج ١ ص ١٣ ــ ١٤ ط النجف ١٣٧٦ هـ.

«وحدة العقيدة» في كلتا المسألتين، ولعرفوا أن النزاع لفظي وليس معنوياً حقيقياً.

ولقد اشار معلم الشيعة الامامية الشيخ المفيد رحمه الله (٣٣٨هـ ــ ٤١٣هـ) الى هذه الحقيقة، وان النزاع بين الموافق للبداء والمخالف له لفظي وليس معنوياً إذقال: «أمّا إطلاق لفظ البداء فانما صرت اليه بالسمع الوارد عن الوسائط بين العباد و بين الله عزوجل، ولولم يَرِدْ به سمع أعلم صحتّه لما استجزْت إطلاقه، كما انه لولم يَرِدْ على سمع بأن الله يغضب و يرضى ويحب و يعجب؛ لما اطلقتُ ذلك عليه، سبحانه، ولكنه لما جاء السمع به صرت اليه على المعاني التي لا تأباها العقول، وليس بيني و بين كافة المسلمين في هذا الباب خلاف، و إنما خالف من خالفهم في اللفظ دون ماسواه وقدأوضحتُ من علتي في اطلاقه بما يقصر معه الكلام، وهذا مذهب الامامية بأسرها، وكل من فارقها في المذهب ينكره على ما وصفت من الاسم دون المعنى ولايرضاه[1]

فلأجل ذلك نزلنا عند رغبة بعض الفضلاء لشرح هذه المسألة على وجه يزيل الإبهام عن حقيقتها حتى يتضح الواقع بأجلى مظاهره، و يعرف الجميع ان النزاع في هذه المسألة لفظي لامعنوي، ولأجل ذلك. نقدم أموراً هي:

مقدمات سبع:

الاولى: في تفسير لفظ البداء

ان «البداء» في اللغة هو الظهور بعد الخفاء. قال الراغب في مفرداته: «بدا الشيءُ بُدُوّاً و بداءً أي ظهر ظهوراً بيّناً، قال الله تعالى: «و بدا لهم من الله

---

١) أوائل المقالات ص ٩٢ــ٩٣.

ولاانسى أن أحد اعلام السنة في مجلس الخبراء اجتمع بي، وسألني عن حقيقة «البداء» فشرحتُ له مغزى المسألة، واستمع لما نقوله بهدوء وتفهم فقال:

«إن كان البداء بهذا المعنى فهو مما يعتقده أهل السنة أجمع غيرانكم لا تريدون من «البداء» هذا، و إنما تريدون معنى آخر يلازم جهله سبحانه، وظهور الحقيقة له بعد الخفاء».

ثم قال: «لو أتيتَ بكتاب من قدماء الشيعة يَتَبنَى هذه العقيدة كما شرحتها لصدّقت كلامَكَ وآمنتُ بالبداء، فجئته بكتاب «أوائل المقالات» و «شرح عقائد الصدوق» للعلامة الشيخ المفيد، فأخذ الكتاب الى بيته وطالعه وقلّبه ظهراً لبطن، ثم جاء بعد أيام قائلا:

«لو كان «البداء» بنفس المعنى الذي شرحه معلم الشيعة الشيخ المفيد، فأهل السنة متفقون معه في هذه العقيدة من لدن ضرب الاسلام بجرانه في الارض».

ما لم يكونوا يحتسبون، و بدالهم سيئات ما كسبوا.»

وعلى هذا، فلا يُطلَق «البَداء» في المحاورات العرفية إلاّ إذا بدا له رأي في الشيء لم يكن له ذلك الرأي سابقا، بأن يتبدل عزمه في العمل الذي كان يريد ان يعمله، ويحدث عنده ما يغير رأيه وعلمه به، فيبدو له تركُه، بعد أن كان يريد فعلَه، او بالعكس وذلك عن جهل بالمصالح والمفاسد.

هذا هو معنى «البداء» وعليه جرت اللغة والعرف. ومن المعلوم انه لايمكن أن يُطلَق «البداء» بهذا المعنىٰ على الله سبحانه لاستلزامه حدوث علمه تعالى بشيء بعد جهله به، وهذا محال، ولا أظن ان يقوم مسلمٌ عارف بالكتاب والسنة مُلِمٌّ بالمباحث الفلسفية والكلامية، باستعمال لفظ البداء بهذا المعنى في حقه سبحانه، ونسبته بهذا المعنى الى الشيعة ــ كالبلخي والرازي وغيره ــ ناقلا له عن سليمان بن جرير، ناشئة عن عدم معرفته بمعتقد الامامية في هذا المجال، وعدم رجوعه الى الاصول المصنفة بأيدي أقطابهم وعلمائهم والروايات الواردة عن اهل البيت في هذا المضمار.

وعلى هذا فلابد ان يُطلَب للبداء معنى آخر في هذا المورد سواء أكان استعمال ذلك اللفظ في هذا المعنى الآخر حقيقة ام مجازاً، إذ البحث يدور في صحة المراد من هذه الكلمة، لا في صحة الاستعمال، وان كان الاستعمال أيضاً صحيحاً كما سيوافيك بيانه، ونقله بعض أئمة اللغة كابن الاثير في النهاية.

وعلى كل حال فالامامية القائلة بـ «البداء» في حق الله سبحانه لا تريد منه مانسبه سليمان بن جرير وأخذه عنه الرازي بلا تحقيق وادعاه البلخي قبل ذلك وانما تريد من تلك الكلمة معنى آخر كما سيوافيك بيانه، والى ذلك يشير كلام المحقق المجلسي حيث عقب على كلام الرازي بعد نقله قائلا: «انظر اليه كيف نسب إلى أئمة الدين (الذين لم يختلف مخالف ولا مؤالف في فضلهم وعلمهم وورعهم وكونهم أتقىٰ الناس وأعلاهم شأناً ــ ورفعة): الكذب والحيلة والخديعة»[1]

* * *

١) بحارالانوار: ج ٤ ص ١٢٣.

الثانية: في نقل آراء علماء الشيعة

اتفقت الامامية ــ عن بكرة ابيهم ــ بانه سبحانه عالم بالاشياء والحوادث كلها غابرها وحاضرها ومستقبلها لايخفىٰ عليه شيء في الارض ولا في السماء. قال سبحانه:

«إن الله لايخفى عليه شيءٌ في الارض ولا في السماء»

(آل عمران: ٥)

وقال سبحانه:

«وما يخفىٰ على الله من شيء في الارض ولا في السماء»

(ابراهيم: ٣٨)

و قال سبحانه:

«ان تبدوا شيئاً اوتخفوه فان الله كان بكل شيءٍ عليماً»

(الاحزاب: ٥٤)

الى غير ذلك من الآيات المصرحة بعموم علمه، ولايشذ معتقد أئمتهم عن مفاد تلك الآيات قيد شعرة.

فقد قال الامام أميرالمؤمنين (عليه السلام) في هذا الصدد: «كل سر عندك علانية، كل غيب عندك شهادة»[١]

وقال (عليه السلام) ايضا «لايعزب عنه عدد قطر الماء، ولانجوم السماء ولاسوافي الريح في الهواء، ولادبيب النمل على الصفاء، ولامقيل الذر في الليلة الظلماء، يعلم مساقط الاوراق، وخفيَّ طرف الاحداق»[٢]

وقال الامام الباقر (عليه السلام) «ان الله نور لاظلمة فيه، وعلم لاجهل فيه، وحياة لانشور فيه»[٣]

وقال (عليه السلام) ايضا: «كان الله ولاشيء غيره ولم يزل عالماً بما كوّن، فعلمه به قبل كونهِ كعلمه بعد ماكونه»[٤]

---

١) نهج البلاغة: الخطبة رقم ١٠٩.

٢) نفس المصدر: الخطبة رقم ١٧٣.

٣) بحارالانوارج ٤ ص٨٦ باب البداء الحديث ١٨.

٤) المصدر نفسه الحديث ٢٣.

وقال الامام الصادق (عليه السلام): «ان الله علم لاجهل فيه، وحياة لاموت فيه ونور لاظلمه فيه»[1]

وقال الامام الكاظم (عليه السلام): «لم يزل الله عالماً بالاشياء قبل أن يخلق الاشياء كعلمه بالاشياء بعد ما خلق الأشياء»[2].

وقال الامام ابوالحسن الرضا (عليه السلام):

«رو ينا أن الله علم لاجهل فيه، حياة لاموت فيه،نور لاظلمة فيه. (قال) كذلك هو»[3]

وقال الامام الصادق (عليه السلام) في تفسير قوله تعالى «يمحوالله مايشاء و يثبت وعنده أُمُّ الكتاب» (الرعد ــ ٣٩):

«وكل أمر يريده الله فهو في علمه قبل أن يصنعه، ليس شيء يبدو له إلّا وقد كان في علمه، إن الله لايبدو له من جهل»[4]

وقال عليه السلام ايضا: «من زعم ان الله عزوجل يبدو له من شيء لم يعلمه أمس فابرؤوا منه»[5]

ومع هذه التصريحات من أئمة المذهب كيف يصح ان يسند الى هذه الطائفة الساعية في تنزيه الله عن كل نقص وعيب، وجهل وعجز، اكثر مما تفعله غيرها من الطوائف والمذاهب بانها تقول بـ «البداء» بالمعنى الملازم للظهور بعد الخفاء، والعلم بعدالجهل؟!

أفهل يصح أن يسند الى الامام الصادق (عليه السلام) الذي يفسر الآية المذكورة بما نقلناه، انه يقول بشيء يكون مضاداً ومخالفاً لما فسَّر به الآية؟ هذا من جانب.

ومن جانب آخر نرى أن أئمة الشيعة يقولون:

«ما عبدالله بشيء مثل البداء» ويقولون: «ما عُظِّم الله عزوجل بمثل

---

١) المصدر نفسه. ص ٨٤ الحديث ١٦.

٢) الكافي ج ١ باب صفات الذات

٣) بحارالانوار ج ٤ ص ٨٤ الحديث ١٧.

٤) بحارالانوار ج ٤ ص ١٢١ الحديث ٦٣.

٥) بحارالانوار ج ٤ ص ١١١ الحديث ٣٠.

البداء» و يقولون: «ما بعث الله نبيا حتى يأخذ عليه ثلاثاً: الاقرار بالعبودية وخلع الانداد، وان الله يقدم مايشاء و يؤخر ما يشاء» و يقولون في حديث آخر: «ماتنبأ نبي قطُّ حتى يُقِرَّ لله تعالى بخمس: بالبداء والمشيئة...»

وفي حديث آخر: «مابعث الله نبياً قطُّ إلاّ بتحريم الخمر، وأن يقرله بالبداء»

و يقولون: «لو يعلم الناس ما في القول في البداء من الأجر مافتروا عن الكلام فيه»[1]

أفهل يصح ان يُنسَب الى عاقل ــ فضلا عن امام الأمة، وصادقها و باقر علومها ومظهرها، بأن الله تعالى لم يُعبَدْ ولم يُعظَّمْ الا بالقول بظهور الحقائق له بعد الخفاء، والعلم بعد الجهل، مع ان فية تعجيزاً لله سبحانه وتنظيراً له للخلق.؟!

كل ذلك يؤيد أن المراد من «البداء» في كلمات هؤلاء أمر آخر سوى مايفهمه المعترضون في عصر الأئمة وما بعدهم، سواء أكان استعمال لفظ «البداء» فيه حقيقة ام كان من باب المجاز والمشاكلة، او غير ذلك من الوجوه المصححة لاستعمال تلك الكلمة في حقه سبحانه. التي سيأتيك بيانها.

كل ذلك حسب الكتاب والسنة

واما العقل فلقد قامت الأدلة والبراهين العقلية ــ عند الامامية ــ على ان علمه سبحانه عين ذاته لازائداً عليه، وانه علمٌ كله لاجهل فيه، وقدرة كله لاعجز فيه، وقد تأيّد كل ذلك بالبراهين الفلسفية والكلامية.

بعد هذا وذاك فان تفسير «البداء» في كلام ائمتهم وعلمائهم بالمعنى الباطل الذي لايصح ان ينسب الى شخص عادي، فضلا عن الأئمة والعلماء تجاف عن الحقيقة.

و بذلك يظهر ان مانقله البلخي والرازي في تفسيرهما ناشئ عن عدم معرفتها بعقائد الامامية إذ قال الرازي في تفسير قوله سبحانه: «يمحو الله ما يشاء و يثبت وعنده أمُّ الكتاب»: قالت الرافضة: البداء جائز على الله تعالى، وهو ان يعتقد شيئا ثم يظهر له أن الأمر بخلاف ما اعتقده، وتمسكوا فيه بقوله: «يمحوالله

---

١) للوقوف على هذه الاحاديث راجع: بحارالانوارج ١ الاحاديث ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ من صفحة ١٠٧ الى صفحة ١٠٨ باب البداء.

مـايـشاء و يثبت» (ثم قال:) ان هذا باطل لأن علم الله من لوازم ذاته المخصوصة، وما كان كذلك، كان دخول التغيير والتبدل فيه محالاً»[1]

وما حكاه انما افتعله الذين ينحتون الكذب لغايات واغراض فاسدة واخذه الرازي حقيقة «راهنة»!!

والعجب انه يقول ما يقول رغم ان موطنه ومسقط رأسه (بلدة الريّ) كان مـزدحـم الـشيـعـة ومركزهم، وكان هو يعيش بينهم وتجمع بينه و بين أقطاب من مـتـكـلـمي الشيعة البيئة الواحدة ونخص بالذكر منهم: «محمودبن على بن الحسين سديد الدين الحمصي الرازي» علامة الامامية في الاصول صاحب كتاب «المنقذ من التقليد والمرشد الى التوحيد»[2]

وكان الأجدر ان يرجع اليهم في أخذ عـقيدة الشيعة الإمامـية، ولو رجع لما تهجم عليها، وكال لها التهم، ولم يكرر في تفسيره ما ذكره في محصله[3].

«ما هكذا تورد ياسعدُ الإبل»!!

الثالثة: الكتاب والسنة مليئان بالمجاز

ان الـقـرآن الـكـريم وكلمات البلغاء مليئة بالمجاز والمشاكلة. فترى القرآن يـنسب الى الله سبحانه، المكر والكيد والخديعـة والـنسيان والأسف اذ يقول: «انهم يـكـيـدون كـيـداً، واكـيد كيداً» (الطارق ــ ١٥ ــ ١٦) و يقول: «ومكروا مكراً ومـكـرنا مكراً» (النمل ــ ٥٠) و يقول: «ان المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم» (الـنـسـاء ــ ١٤٢) و يـقـول: «نَسُوا الله فـنـسيهم» (التوبة ــ ٦٧) و يقول: «فلما آسفونا انتقمنا منهم» (الزخرف ــ ٥٥) الى غير ذلك من الآيات والموارد.

ولـيـس لأحـد ان يـنـظـر الى ظـواهـر هـذه الآيـات والالفاظ فيثبت هذه الصفات لله سبحانه وهو أجل مما تعطيه ظواهر هذه الكلمات،بل لابد من التعمق فيها حتى يقف المرء على حقيقة مفادها.

ومـن هذا القبيل لفظ «البداء» فلو وُصِف به سبحانه وتعالى في احاديث

---

١) تفسير الرازي ج ٤ ص ٢١٦ المطبوع في ٨ مجلدات.

٢) راجع كتاب الثقات العيون في سادس القرون.

٣) مَرَّ مصدره.

الأئمة من أهل البيت وكلمات العلماء فلا بد من التعمق في الأمر، ولا يصح الاغترار بظاهر هذه الكلمة وظواهر تلك الروايات والاخبار والكلمات. وسيوافيك توضيح ذلك في مايأتي.

* * *

الرابعة: في امكان النسخ وابطال مزاعم اليهود

ان المعروف عن عقيدة اليهود انهم يمنعون النسخ في الاحكام، بل يحيلونه مطلقا سواء أكان في التكوين أم في التشريع.

وقد استدلوا لذلك بوجوه مذكورة في الكتب الاصولية. من ذلك: ان النسخ يستلزم عدمَ حكمة الناسخ، أوجهلهُ بوجه الحكمة، وكلا الامرين مستحيلان في حقه سبحانه وذلك لأن رفع الحكم الثابت لموضوعه إما أن يكون مع بقاء الحال على ماهو عليه من وجه المصلحة، وعلم ناسخه بها، وهذا ينافي حكمة الجاعل مع انه حكيم مطلقاً.

وإما ان يكون من جهة «البَداء» وكشف الخلاف على ماهو الغالب في الاحكام والقوانين العرفية وهذا يستلزم الجهل منه تعالى.

وعلى هذا فيكون وقوع النسخ في الشريعة محالاً، لانه يستلزم المحال[1].

هذا هو دليلهم على امتناع النسخ في التشريع، وقد أجاب عنه علماء الاسلام بقولهم:

ان النسخ لايلزم منه خلاف الحكمة، ولا ينشأ منه «البداء» المستحيل في حقه سبحانه. و يكون الحكم المجعول حكما حقيقياً، ومع ذلك ينسخ بعد زمان لابمعنى ان الحكم بعد ثبوته يرفع في الواقع، ونفس الأمر ومن رأس (كأن لم يكن حكماً) كي يكون مستحيلا على الحكيم العالم بالواقعيات بل هو بمعنى ان يكون «الحكم المجعول مقيداً بزمان معلوم عندالله مجهول عند الناس» و يكون ارتفاعه بعد انتهاء ذلك الزمان لانتهاء أمده الذي قُيِّد به وحلول غايته الواقعية التي انيط

---

١) راجع للوقوف على أدلة الطرفين في امكان النسخ وامتناعه كتاب: «تلخيص المحصل» للمحقق الطوسي ص ٣٦٤ــ ٣٦٧ وانوارالملكوت في شرح الياقوت والمتن لابي اسحاق ابراهيم بن نوبخت احد علماء الامامية والشرح للعلامة الحلي وارشاد الطالبين ص ٣١٧ــ ٣٢١ وكشف المراد طبعة صيدا ص ٢٢٣ــ ٢٢٤.

بها، ومن المعلوم ان للزمان دخلاً في مناطات الاحكام فيمكن ان يكون الفعل مشتملاً على مصلحةٍ في سنين معينة ثم لا تترتب عليه تلك المصلحة بعد انتهاء تلك السنين، وعندئذ ربما تقتضي المصلحة بيانَ الحكم على وجه الاطلاق مع أن المراد هو المحدود بالحدالزماني، فالنسخ بهذا المعنى تقييد لاطلاق الحكم من حيث الزمان، ولايستلزم ذلك مخالفة الحكمة أو «البَداء» بالمعنى المستحيل في حقه تعالى.

هذا كله حول «النسخ في التشريع».

واما النسخ في التكوين فيراد منه ان الانسان في حياته مخير غير مسيَّر وانَّ له تغيير مصيره اذا غير مسيره.

فالانسان حُرٌّ مختار طيلة حياته، له ان يجعل نفسه ـ في ماتبقى من حياته ـ من السعداء او من الاشقياء على خلاف ماذهبت اليه اليهود حيث زعموا: «ان قلم التقدير والقضاء اذ جرى على الاشياء في الازل استحال أن تتعلق المشيئة بخلافه».

وبتعبير آخر: ذهبوا الى أن الله قدفرغ من أمر النظام، وجف القلم بما كان فلا يمكن لله سبحانه محو ما اثبت، وتغيير ما كتب اولاً.[1]

ويردهم القرآن الكريم في مجال التشريع بقوله: «ما يودِ الذين كفروا من اهل الكتاب ولا المشركين ان ينزل عليكم من خير من ربكم، والله يختص برحمته من يشاء والله ذوالفضل العظيم * ماننسخ[2] من آية أو ننسها نأت بخيرٍ منها أو

---

١) قال صاحب تفسير الكشاف: ان عبدالله بن طاهر دعا الحسين بن الفضل، وقال له: أشكلَتْ عليَّ ثلاثُ آيات دعوتك لتكشفها لي، ثم ذكر قوله تعالى: «كل يوم هو في شأن» وقد صح ان القلم جف بما هو كائن الى يوم القيامة.

فقال الحسين: ... واما قوله «كل يوم هو في شأن فانها شؤون يبديها لاشؤون يبتدئها».

وهذه العبارة تكشف عن تسرب عقيدة اليهود الى بعض المسلمين، ولاشك ان ماذكره الحسين باطل لانه تعالى كل يوم هو في شأن يحدث الاشياء و يبتدئ بها، لا أنه يبديها بعدما ابتدأها في الازل.

و يدل على هذا الامر قول اميرالمؤمنين علي بن ابي طالب (عليه السلام) «الحمدلله الذي لايموت ولا تنقضي عجائبهُ لانه كل يوم في شأن من احداث بديع لم يكن» فانه صريح في ان الله تعالى يحدث في كل وقت ما اراد إحداثه من الاشخاص والاحوال.

٢) و يظهر من كثير من المفسرين تفسير الآية بالشريعة الاسلامية، وانه سبحانه يقول: «ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخيرمنها أو مثلها» ويفسرون نسخ الآية بنسخ حكم الآية، وننسها بازالة الآية من

مثلها، ألم تعلم أن الله على كل شيءٍ قدير» (البقرة ١٠٥ــ١٠٦)
والى ما ذكرنا يشير كلام النبي (صلى الله عليه وآله) في محاورته مع اليهود، فقد روي عن الامام محمدالباقر (عليه السلام) انه قال: «وجاءقوم من اليهود الى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقالوا: يا محمد هذه القبلة بيت المقدس قد صليتَ اليها اربع عشرة سنة ثم تركتها الآن، أفحقاً كان ماكنتَ عليه فقد تركتَه الى باطل فانما يخالف الحقّ الباطلُ، او باطلاً كان ذلك فقد كنت عليه طول هذه المدة؟ فما يؤمننا ان تكون الآن على باطل؟ فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): بل ذلك كان حقا وهذا حق يقول الله: «قل لله المشرق والمغرب يهدي من يشاء الى صراط مستقيم» اذا عرف صلاحكم في استقبال المغرب أوالمشرق امركم به، وان عرف صلاحكم في غيرهما أمركم به، فلا تنكروا تدبير الله في عباده، وقصده الى مصالحكم».[1]

كما انه سبحانه يرد عليهم في إمكان النسخ في مجال التكوين في الآية التالية إذ يقول:

«ألم تعلم أن الله له ملك السماوات والارض ومالكم من دون الله من ولي ولانصير.» (البقرة ــ١٠٧) ومفاده ان ملك السماوات والارض لله، فله ان يتصرف فيه كيف يشاء وليس لغيره شيءٌ من الملك حتى يوجب ذلك انسداد باب من ابواب تصرفه سبحانه. او يكون مانعاً من تصرف من تصرفاته، فلا يملك شيءٌ شيئاً في قبال مالكيته، فله ان يتصرف فيكم وفي ما عندكم ماشاء واراد من التصرف.

كما يصرح سبحانه في آية بل آيات اخرى بانه سبحانه لم يفرغ من أمر

ذاكرة النبي(ص).

ثم ضربوا يميناً وشمالاً محاولين توجيه النسيان، وعدم اجتماعه مع قوله سبحانه: «سنقرئك فلا تنسىٰ» (الاعلى ــ٦)

وهذه التكلفات ناشئة عن الغفلة عن هدف الآية، وانها راجعة الى نسخ الشرائع السماوية السابقة بواسطة الاسلام، والمراد من نسيانها نسيان تلك الكتب، والشرائع بحيث حرفت وبدلت حتى صارت حقيقتها نسياً منسياً.

ونسبة الانساء الى الله نسبة مجازية كما نسب اليه الاضلال باعتبار تمرد المنتسبين حتى خرجوا عن اهلية اللطف والتوفيق. (فلاحظ للتوسع آلاء الرحمان ج ١ ص ١٠٤).

١) بحارالانوار ج ٤ ص ١٠٥ــ١٠٦ باب البداء.

الايجاد والخلق والتكوين، وانه كل يوم هو في شأن، اذ يقول: «يمحو الله ما يشاء و يثبت وعنده أُم الكتاب» (الرعد ــ ٣٩)

وعلى ذلك فان الله سبحانه مبسوط اليدين في مجالي التكوين والتشريع، يقدم مايشاء ويؤخر مايشاء، و يثبت ما يشاء ويمحو مايشاء، لايمنعه من ذلك مانع. وما تخيّله اليهود، وما انتحلوه من ان الله قد فرغ من الامر وانتهى من الايجاد والتكوين فصار مكتوف اليدين، مسلوب القدرة، إنّما أمر باطل ترده البراهين الفلسفية، والآيات القرآنية والاحاديث الصحيحة.

فهذا هو القرآن الكريم يصرح بكونه «كل يوم هو في شأن» (الرحمن: ٢٩) انه كما يقول سبحانه عن نفسه: «ألا له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين» (الاعراف ــ ٥٤) والآية مطلقة غير مقيدة بزمان دون زمان.

ولاجل ذلك ينسب الى نفسه كل ما يرجع الى الخلق والايجاد في كثير من الآيات، و يبين ذلك بصيغ فعلية استقبالية دالة على الاستمرار، وناصّةٍ على ان الفيض والخلق والايجاد والتدبير بعد مستمر.

يقول سبحانه: «الم تر أن الله يزجي سحاباً ثم يؤلف بينه ثم يجعله ركاماً فترى الودق يخرج من خلاله و ينزل من السماء من جبال فيها من برد فيصيب به من يشاء و يصرفه عن من يشاء...» (النور ــ ٤٣)

فالافعال المتعددة الواردة في هذه الآية أعني قوله: «يزجي، و يؤلف، ويجعل، ويخرج، و ينزل» تكشف عن كونه كل يوم هو في شأن، وان أمر الخلق والايجاد والتصرف بعد مستمر ولم يفرغ سبحانه من ذلك، كما تدّعيه اليهود.

ونرى انه سبحانه مع تأكيده على نظام العلية والمعلولية في الكون، يصرح بأن تأثير الشفعاء (العلل الطبيعية) يتحقق بارادته كما يقول: «ثم استوى على العرش يدبر الأمر مامن شفيع إلاّ من بعد إذنه» (يونس ــ ٣)

والمراد من الشفيع هوالوسيط المؤثر من العلل التكوينية، وهو بمعنى الشفع أي الزوج فكأنَّ نظام العلية مؤثر بالانضمام الى ارادة الله سبحانه ومشيئته.

ثم ان بعض المفسرين يطرحون عقيدة اليهود في مجالي التشريع والتكوين في تفسير قوله: «بل يداه مبسوطتان» (المائدة ــ ٦٤)

غير أن الآية واردة في سياق الانفاق والبذل و يتضح ذلك إذا القينا نظرة على مجموع الآية إذيقول سبحانه: «وقالت اليهود يدالله مغلولة غُلّت أيديهم ولعنوا بما

قالوا بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء وليزيدن كثيراً منهم» (المائدة: ٦٤)
فعبارة «ينفق كيف يشاء» تصريح بأمر آخر وهو مسألة «الانفاق» وإن قولهم «يدالله مغلولة» ناظر الى اغلاق يديه في مقام الانفاق لاغيره مما يرجع الى التشريع أو التكوين، و يؤيد ذلك قولُهم: «لقد سمع الله قول الذين قالوا: إن الله فقير ونحن أغنياء» (آل عمران ــ ١٨١)

ومع ذلك كله يمكن جعل قوله تعالى «يدالله مغلولة» مشيراً الى عقيدتهم العامة الكلية حول الله تعالى، وقوله: «ينفق كيف يشاء» رداً على مورد خاص من تلك العقيدة الكلية.

ولاجل ذلك نرى ان الامام الصادق (عليه السلام) يفسر الآية بقوله: «إن اليهود قالوا قد فرغ من الأمر فلايزيد ولاينقص. فقال الله جل جلاله تكذيباً لقولهم: «غُلَّت أيديهم، ولُعِنوا بِما قالوا بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء»»[1]

وخلاصة القول: ان قول اليهود: «يدالله مغلولة» يعكس عقيدتهم الكلية في حق الله، وأنه مسلوب الارادة تجاه كل ما كتب وقدّرَ أوّلاً، وكانت نتيجة تلك العقيدة الكلية عدم قدرته على الانفاق زيادة على ما قدّر وقضى، فردّ الله سبحانه عليهم بإبطال تلك العقيدة أولاً بقوله: «غُلَّتْ أيديهم» وثانياً بقوله: «بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء».

الخامسة: في ان القدر ليس حاكما على مشيئته وأفعاله سبحانه ولا على حرية الانسان.

روى الفريقان: المجبّرة والمعتزلة عن النبي (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «القَدَرية مجوس هذه الامة» وكلٌّ من الفريقين فسر القدرية بخصمه.

فقالت المجبرة: إن المراد بهم المعتزلة القائلة بالاختيار وعدم القدر معلّلين بأنهم صوّروا غيره سبحانه وخصوصاً الانسان كإله ثانٍ، مختارٍ في فعله، خالقٍ لعمله، فهو عنده إله ثانٍ، فشُبِّهوا بالمجوسية لاعتقادهم بالثنوية في الخالق.

غير ان استعمال القدرية في نفاة القدر بعيد جداً لأن القدرية تطلق على القائل بالقدر، كما ان العدلية تطلق على القائل بالعدل لا على نافيه، فإطلاق

---

١) التوحيد للصدوق ص١٦٧ ــ باب ٢٥.

القدرية وارادة من ينفي القدر منه اشبه بإطلاق العدلية، وإرادة من ينفي العدل.

وعلى كل تقدير فان مما لاشك فيه أن القدر أمر ثابت في الدين ولايمكن إنكاره أبداً، وقد جاء به القرآن الكريم، وصرحت به السنن الصريحة، غير أن الكلام إنما هو في تحكيم القدر في أفعال الله تعالى ومشيئته المطلقة، فيثبتهُ المجبرة و ينكره الشيعة الامامية إذ يقولون: إنَّ لله مشيئة في ما قضى وقدَّر، وان التقدير لا يجعله مغلول اليدين ومكتوفهما.

فالمغالاة في القدر وتحكيمه على مشيئته، و إجراؤه على افعاله سبحانه، والقول بانه تعالى محكوم بقَدَره، مما تخالفه البراهين العقلية، وتعارضه الآيات القرآنية مثل قوله سبحانه: «يمحو الله مايشاء و يثبت وعنده ام الكتاب»، وما سبق من الآيتين حول النسخ والإنساء معلّلاً سبحانه جوازهما بوجهين، وقد اوضحنا حالهما فلاحظ الآيتين ١٠٦و١٠٧ من سورة البقرة.

فالعقيدة الصحيحة عبارة عن عدم تحكيم قدره على ارادته ومشيئته.

كما أن تعلق قدره بأفعال الانسان يجب أن يكون على وجه لايسلب الاختيار منه بل يكون الانسان مختاراً في فعله وتركه وعمله ونيته.

فتفسير القدَر و إجراؤه في أفعاله سبحانه أولاً، وأفعال البشر ثانيا على الوجه اللائح من «القدرية» المستلزم حكمه على أفعال الخالق والمخلوق و إرادتهما ومشيئتهما يستلزم الجبر الباطل المحكوم بالعقل والنقل.

ومن المؤسف أن بعض كتب اهل السنة نقلت في ذلك روايات واحاديث في صحاحهم وسننهم ربما يفهم من ظواهرها حكم «القدر» على مشيئته سبحانه، وانه محكوم بتقدير لايتخلف عنه قيد شعرة، كما يفهم منها حكمه على أفعال الانسان، وانه مكتوف اليدين ومسيَّر في حياته يسير حسبما قدر له وكتب القلم. ونحن نذكر تلك النصوص في كلا المجالين جازمين بأنها لوصحت عن النبي (صلى الله عليه واله) لوجب ان تؤوَّل على وجه يتفق والآيات القرآنية والبراهين العقلية.

الطائفة الأولى

فما ورد في القسم الأول هو من قبيل الأحاديث التالية:

ما رواه الترمذي في باب القدر عن النبي(ص) أنه قال: «إن أول ما

خلق الله القلم فقال: أُكتب، فقال: وما أكتبُ؟ قال: أكتُبْ لِلْقَدَرِ ما كان وما هو كائنٌ الى الأبد».[1]

و يبدو من هذا الحديث أن المخلوق الأول قد خلق ليعارض خالقه في سلطانه، ويمنع جفاف القلم عن ان يفعل سبحانه مايشاء في خلقه.

كما روى الترمذي أيضاً في كتاب القدر (الباب ١٨) عن عبد الله بن عمرأنه قال: سمعت رسول الله(ص) يقول: «قدر المقادير قبل أن يخلق السماوات والارض بخمسين ألف سنة»[2]

الطائفة الثانية

واما الطائفة الثانية من الاحاديث فهي من قبيل:

ما رواه البخاري عن أبي هريرة قال قال لي النبي(ص): «جف القلم بما أنت لاق»[3]

وقد رواه مسلم في صحيحه كذلك.

و ينقل النووي في شرح هذا الحديث... «و يقول المَلَك الموكَّل بالنطفة: «يارب أشقيٌّ أو سعيد، فيكتبان... و يكتب عمله وأثره، وأجله ورزقه ثم تطوى الصحف فلايزاد فيها ولاينقص.»[4]

وفي حديث حذيفة بعد ما يجعله الله سو ياً او غير سوي: «ثم يجعله الله شقياً او سعيداً»[5] وما من نفس منفوسة الاوكتب الله مكانها من الجنة والنار الاوقد كتبت شقيةً او سعيدةً»[6]

وفي صحيح البخاري «احتج آدم وموسى فقال له موسى: يا آدم أنتَ أبونا خيبتنا وأخرجتنا من الجنة، قال له آدم: ياموسى اصطفاك الله بكلامه، وخط لك بيده أتلومني على امرقدّره الله عليَّ قبل ان يخلقني بار بعين سنه»[7]

---

١) صحيح الترمذي ج ٤ ص٤٥٧ــ ٤٥٨ باب ١٧ القدر، الحديث: ٢١٥٥.

٢) صحيح الترمذي ج ٤ ص٤٥٨.

٣) صحيح البخاري ج٨ ص ١٢٢ باب في القدر باب جف القلم على علم الله...

٤ و ٥) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٦ ص١٩٣ وص١٩٤.

٦) صحيح مسلم بشرح النووي ج١٦ ص١٩٣.

٧) صحيح البخاري ج٨ «باب في القدر» ص ١٢٢ــ١٢٧.

و روى البخاري ايضا عن زيدبن وهب عن عبدالله قال: حدثنا رسول الله(ص) وهو الصادق المصدق (الى ان قال:) ... ثم يبعث اللّهُ مَلكا فيؤمر باربع: برزقه وأجله وشقيٌّ اوسعيد، فوالله ان احدكم اوالرجل يعمل بعمل أهل النار حتى مايكون بينه و بينها غير باع او ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها، وان الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه و بينها غير ذراع او ذراعين فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها»[1]

و روى ايضا عن انس بن مالك عن النبي(ص) قال: «وكل الله بالرحم ملكاً (الى ان قال:) أي ربّ ذكر أم انثى؟ أشقي ام سعيد؟ فما الرزق؟ فما الاجل؟ فيكتب كذلك في بطن امه»[2]

و روي ايضا عن عمران بن حصين قال: قال رجل: يا رسول الله أيعرف اهل الجنة من أهل النار؟ قال: نعم قال: فلم يعمل العاملون؟ قال: كل يعمل لما خلِق له اولما يُسِّرَ له.[3]

وتقدير هذا القدر القاسي لايكون إلّا بعد تصور مقدر عنيف قاس على المساكين العاجزين بلا سبب ولامبرر، و بذلك شقي الكفار والعصاة بشقاوة الابد، ولامجال ــ بعد ذلك ــ لرأفته و رحمته واحسانه بل لقد قدّر كل ذلك لجماعة آخرين غرباء لايهمه امرهم بلاجهة ولا سبب كما يقول الله تعالى ــ في زعمهم في بعض رواياتهم ــ: «خلقت هؤلاء للجنة ولا أُبالي وخلقت هؤلاء للنارولا أُبالي»[4]

وقال سراقة بن جُعشم: «يا رسول الله بيِّن لنا دِينَنا كأنا خلقنا الآن فيما العمل اليوم؟ افيما جفت به الاقلام وجرت به المقادير، أم فيما نستقبل؟ قال: لا، بل فيما جفت به الاقلام وجرت به المقادير»[5]

وهذه الاحاديث لوصحت عن النبي (صلى الله عليه وآله) لوجب ــ كما أسلفنا ــ تأويلها بحيث تتفق والبراهين العقلية والآيات القرآنية، وسائر الاحاديث وإلّا فكيف يمكن تصديق ظواهرها؟ لأنَّ التقدير لو كان يجري في أفعاله ولايحيد عنها قيد شعرة لاستوجب حكم القدر على مشيئته وارادته واختياره،

١و٢ و٣) المصدر السابق،

٤) لاحظ كتاب بحوث مع أهل السنة والسلفية ص٤٧.

٥) صحيح مسلم ج٨ ص٤٤ طبعة القاهرة صبيح، بشرح النووي ج١٦ ص١٩٦.

وهو اعظم ظلم وتعدٍّ على ساحته وحقوقه فكل من قال بهذه المسألة يشمله قوله سبحانه: «يدالله مغلولة غُلت أيديهم ولُعنوا بما قالوا، بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء» (المائدة ــ ٦٤)

اذ عندما يكون سبحانه محجوراً عليه ممنوعاً من التصرف بما يشاء أزلاً وأبداً وفي كل وقت يفترض منه انه قد حدث فيه التقدير، فان القدر يكون سابقاً عليه قبل ذلك، فالقدر هو شريك الله في القدم (ولأجل ذلك يصير القائل بهذا المعنى بمثابة من يقول بتعدد الآلهة).

وفي الختام نقول: ان المسلمين ــ تبعاً للقرآن الكريم والأحاديث الشريفة الصحيحة ــ متفقون على التقدير في أفعاله سبحانه، وأفعال مخلوقيه. غير أنه لابد أن يُفسَّر القدر على وجهٍ لايعارض سلطانه سبحانه، ولايكون إلهاً ثانياً في مقابله، كما لايعارض حرية الانسان واختياره فيجعله مكتوف اليدين اذعندئذ يكون توجيه الامر والنهي إليه مما ينطبق عليه قول الشاعر:

ألقاه في اليم مكتوفاً وقال له إيّاكَ إيّاكَ أنْ تبتل بالماءِ

والظاهر من القرآن الكريم رسوخ عقيدة «الجبر» عندالمشركين،فقد حكى ذلك سبحانه عنهم بقوله: «وقال الذين اشركوا لوشاء الله ما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا ولاحرمنا من دونه من شيء كذلك فعل الذين من قبلهم فهَل على الرسل الاالبلاغ المبين» (النحل ــ ٣٥)، وبقوله سبحانه: «واذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله امرنابها قل ان الله لايأمر بالفحشاء أتقولون على الله ما لا تعلمون» (الاعراف ــ ٢٨)

فالظاهر ان مرادهم بأمره سبحانه بها هو ارادته وقدره.

ومع تنديد القرآن بالجبر باشد الاساليب، والعبارات، نجد ان حكام بني امية قد دعوا الى الجبر وتجديد عقيدة المشركين، والغاية من ترويجها هو فرض حكمهم على الناس وتصويره بانه حكم إلهي، قد قضاه الله وقدره.

يقول احمد محمود صبحي:

«ولقد كان معاوية يعلن أثناء ولايته في عهد عثمان أن المال مال الله، لامال المسلمين ليحتجن هذه الاموال ويحتجزها لنفسه كما كان يستند في إقامة ملكه إلى ايديولوجية مستمدة من نظرية التفويض الالهي والحق الديني للملوك وكان في ذلك تشويه أيُّ تشويه للسياسة الشرعية للمسلمين حيث أراد أن يستغل

الدين من اجل الملك، ويخضع العقائد لأهواء الحاكم»[1].

وقد سبقه الى ذلك الكاتب المصري أحمد امين في «ضحى الاسلام» ج ٣ ص ٨١.

«ولذلك نرى أن الحسن البصري الذي كان يذهب مذهب الاختيار قد خوفه بعض أقربائه بالسلطان، وأنه مخالف لما تروجه الحكومة الاموية»[2].

ولا يشك أحدٌ ممن راجع تاريخ الحكومة الأموية بأنهم كانوا مروجين لمذهب القدر والجبر حتى يستتب لهم الأمر ولا يكون لأحد مجال للاعتراض على تصرفاتهم الظالمة.

هذا ويتبين من المحاورة بين الحسن البصري وتلميذه معبد أنَّ مسألة القدر والجبر كانت ذريعة بيد حكام الجور والسلطات الغاشمة.

سأل معبد يوماً شيخه الحسن البصري: «لماذا نرى بني امية يتمسكون بالقضاء والقدر كثيراً؟» فاجابه شيخه. «هؤلاء أعداءُ الله يكذبون على الله». فصار هذا سبب قتله.

وكلما زادت الشكوى الى معاوية او زملائه يرجعونهم الى القدر و يتلون عليهم قوله سبحانه: «وان من شيءٍ إلّا عندنا خزائنه وما ننزله إلّا بقدر معلوم» (الحجر ـ ٢١) ولما ضاق بالناس الخناق قام اليه يوماً أحد الاحرار (وهو الأحنف بن قيس) فقال: «ان الله قسم رزقه بين عباده بالعدل ولكن حُلتم بينهم و بين أرزاقهم»[3].

ولسنا هنا بصدد التوسع في هذا الموضوع فقد يجد القارئ الكريم لما ذكرنا شواهد في التاريخ.

وتطبيقاً لهذه الفكرة الأثيمة اجترأ عمر بن سعد بن ابي وقاص على قتل الامام السبط الطاهر مبرراً عمله بقوله: «كانت أموراً قضيت من السماء وقد أعذرت إلى ابن عمي قبل الوقعة فابى الاما ابى.»[4]

---

١) نظرية الامامة ص ٣٣٤.

٢) طبقات ابن سعد ج ٧ ص ١٢٢ كما في بحوث مع اهل السنة والسلفية ص ٥٣.

٣) تاريخ مصر للمقريزي، ص: ٣٥٢ ونقله عنه شبلي النعماني. في كتابه «تاريخ علم الكلام» ص ١٢.

٤) طبقات ابن سعد، ج ٥، ص ١٠٥، و «بحوث مع اهل السنة والسلفية» ص ٥٩.

السادسة: تغيير المقدّر والمصير بالاعمال

لقد دلّت الآيات والأحاديث الصحيحة على ان الانسان قادر على تغيير مصيره بحسن افعاله، وصلاح أعماله، مثل الصدقة والاحسان وصلة الارحام و بِرّ الوالدين، و الاستغفار والتوبة، وشكر النعمة الى غير ذلك من الأمور المغيرة للمصير والموجبة لتبدل القضاء السيِّئ الى القضاء الحسن، كما انه قادر على تغيير مصيره الحسن الى المصير السيِّئ بالاعمال التي تقابل تلك الاعمال فليس الانسان محكوماً عليه بمصير واحدٍ وبمقدّر غير قابل للتغيير، ولا أنه يصيبه ما قدرله شاء أم لم يشأ، بل المصير والمقدّر يتغيران ويتبدلان بالاعمال الصالحة اوالطالحة، وبشكر النعم اوكفرانها، وبالتقوى اوالمعصية الى غير ذلك من الأمور.

وكل ذلك واضح لمن كان له أدنى إلمام بالكتاب والسنة، فلو انكر احد ذلك فانما ينكره باللسان، وقلبه معترف به، واليك في مايلي مايرتبط بهذا الموضوع من الآيات والأحاديث النبوية.

الآيات القرآنية وتأثير العمل الانساني

١ ــ قال الله سبحانه حاكيا عن شيخ الانبياء نوح قوله: «فقلت استغفروا ربكم انه كان غفاراً، يرسل السماء عليكم مدراراً، ويمددكم بأموال و بنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً» (نوح ١١ــ١٢).

فانك ترى انه عليه السلام يجعل الاستغفار سبباً مؤثراً في نزول المطر، وكثرة الأموال، وجريان الأنهار الى غير ذلك من الآثار.

واما كيفية تأثير العمل الانساني كالاستغفار في الكائنات فبيانه خارج عن اطار بحثنا هذا، وإنكار التأثير شبيه بكلمات الملاحدة ومواقفهم، فهذا الوحي الالهي يدل على تأثير الدعاء والاستغفار في الكائنات، والعلل الطبيعية، وقد تواتر عن النبي صلى اللّه عليه وآله وعن الأئمة من أهل البيت عليهم السلام ان الدعاء وما شابهه في الاعمال مما يرد به القضاء.

٢ ــ «إنَّ الله لايغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم» (الرعد: ١١).

٣ ــ «ذلك بان الله لم يك مغَيّراً نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم» (الانفال: ٥٣)

٤ ــ «ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض، ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون» (الاعراف: ٩٦).

٥ ــ «ومن يتق الله يجعل له مخرجاً و يرزقه من حيث لا يحتسب» (الطلاق: ٢ــ٣).

٦ ــ «و إذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد» (ابراهيم: ٧)

٧ ــ «ونوحاً اذ نادى من قبل فاستجبنا له فنجيناه وأهله من الكرب العظيم» (الانبياء: ٧٦).

٨ ــ «وأيوب إذنادى ربه أني مسني الضر وأنت أرحم الراحمين * فاستجبنا له فكشفناما به من ضر». (الانبياء: ٨٣ــ٨٤)

٩ ــ «وما كان الله معذبهم وأنت فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون» (الانفال: ٣٣).

١٠ ــ «فلولا انه كان من المسبِّحين للبث في بطنه الى يوم يبعثون فنبذناه بالعراء وهو سقيم وأنبتنا عليه شجرة من يقطين» (الصافات: ١٤٣ــ١٤٦).

١١ ــ «فاستجبناله ونجيناه من الغم وكذلك ننجي المؤمنين» (الانبياء: ٨٨)

١٢ ــ «فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلّا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم عذاب الخزي في الحياة الدنيا، ومتعناهم إلى حين» (يونس: ٩٨)

هذه طائفة من الآيات القرآنية التي ترتب آثاراً معينة على الدعاء والاستغفار والايمان والعمل الصالح مما يكشف عن تأثير هذه الاعمال في الكائنات والحوادث الطبيعية. واليك ماجاء في هذا الباب من الأحاديث والاخبار.

نذكر أولاً ما وصل الينا من أهل بيت النبي (صلى الله عليه وآله) ثم نذكر ما يؤيدهُ من الأخبار مما ورد في مصادر أهل السُّنة.

أحاديث أهل البيت وتأثير العمل الانساني

روى الشيخ الطوسي في أماليه عن الامام الباقر (عليه السلام) أنه قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «أفضل ما توسل به المتوسلون الايمان بالله،

وصدقة السِّرِّ فإنها تذهب الخطيئة، وتطفئ غضب الرَّبِّ، وصنائع المعروف فإنها تدفع ميتة السوء وتقي مصارع الهوان»

وجاء في عيون الأخبار عن الامام الرضا عن آبائه عليهم السلام انه قال: قال رسول الله(ص): «الصدقة باليد تدفع ميتة السوء، وتدفع سبعين نوعاً من أنواع البلاء».

و روى الصدوق في الخصال عن أمير المؤمنين عليه السلام انه قال: «الاستغفار يزيد في الرزق».

و روي أيضاً عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: «أكثروا الإستغفار تجلبوا الرزق».

و روى الحميري في قرب الاسناد عن الصادق (عليه السلام) انه قال: «إن الدعاء يرد القضاء، وإن المؤمن ليذنب فيحرم بذنبه الرزق».

وقد عقد الكليني في الكافي باباً أسماه «ان الدعاء يرد القضاء» فعن حماد بن عثمان قال: سمعته يقول: «ان الدعاء يرد القضاء ينقضه كما ينقض السلك وقد ابرم ابراماً.»[1]

و روي عن ابي الحسن موسى انه قال: «عليكم بالدعاء فان الدعاء لله والطلب الى الله يردُّ البلاء، وقد قدر وقضي ولم يبق الا امضاؤهُ، فاذا دعي الله عزوجل وسئل صرف البلاء صرفه».[2]

و روى الكليني عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) أنه قال: «يكون الرجل يصل رحمه فيكون قد بقي من عمره ثلاث سنين فيصيّرها الله ثلاثين سنه و يفعل الله مايشاء».[3]

و روي ايضا عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «صلة الارحام تزكي الاعمال وتنمي الأموال، وتدفع البلاء، وتيسر الحساب، وتنسئ الآجال».[4]

---

١) لاحظ البحار ج ٩٠ كتاب الذكر والدعاء ابواب الدعاء الباب ١٦ ح ٢،٣، و٥. و ج ٤ باب البداء ص ١٢١.

٢) الكافي ج ٢ ص ٤٦٩.

٣ و ٤) نفس المصدر، ص ١٥٠.

روايات أهل السنة وتأثير العمل الانساني

ولقد روى اهل السنة نظير هذه الروايات والاخبار ونكتفي هنا بذكر بعضها:

روى السيوطي عن علي رضي الله عنه أنه سأل رسول الله(ص) عن هذه الآية «يمحوالله مايشاء» فقال: لأقرنَّ عينك بتفسيرها ولأقرنَّ عين من بعدي بتفسيرها: الصدقة على وجهها و برالوالدين واصطناع المعروف يحول الشقاء سعادة و يزيد في العمر، ويقي مصارع السوء»[1].

(قال:) وأخرج الحاكم عن ابن عباس رضي الله عنهما. قال: «لاينفع الحذر من القدر ولكن الله يمحو بالدعاء مايشاء من القدر.»[2]

قال واخرج ابن ابي شيبة في المصنف وابن ابي الدنيا في الدعاء عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال: «مادعا عبد قط بهذه الدعوات إلّا وَسَّعَ الله له في معيشته: ياذا المن ولايُمَنَّ عليه ياذا الجلال والاكرام، ياذا الطول لاإله إلّا أنت ظهر اللاجين وجار المستجيرين ومأمن الخائفين إن كنت كتبتني عندك في ام الكتاب محروماً مقتَّراً عليَّ رزقي، فامحُ حرماني و يَسِّر رزقي وأثبتني عندك سعيداً موفقا للخير فإنك تقول في كتابك الذي أنزلت: «يمحوا الله مايشاء و يثبتُ وعنده أُمُّ الكتاب».[3]

وعن أبي هريرة عن النبي(ص) انه قال: «لايرد القضاءَ الاالدعاءُ، ولايزيد في العمر الاالبِرُّ»[4].

وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه عن النبي(ص) انه قال: «ما على الارض مسلمٌ يدعوالله بدعوة إلا آتاه الله إياها أوصرف عنه من السوءِ مثلها مالم يدع بإثمٍ أو قطيعة رحم»[5]

وعن ابن عباس (رضي الله عنه) انه قال: كان النبي(ص) يعوِّذ الحسن

---

١ و ٢) تفسير الدرالمنثور ج ٤ ص٦٦.

٣) تفسير الدرالمنثور ج٣ ص ٤٦٩ وروى في الجزء ٦ ص١٤٣ فى هذا التفسير مايقرب من هذا فلاحظ.

٤) التاج الجامع للأصول ج ٥، ص ١٠١.

٥) التاج الجامع للأصول ج ٤، ص ١٠٠ــ ١٠١ عن الترمذي.

والحسين و يقول: «أعيذكما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامّة ومن كل عينٍ لامَّة ثم يقول: كان أبوكم يعوِّذبهما اسماعيل وإسحاق عليهم السلام». رواه ابوداود والترمذي بسند صحيح[1].

تأثير الاعمال الطالحة في تغيير المصير

كما ان للاعمال الصالحة أثراً في مصير الانسان وحسن عاقبته وزيادة عمره وسعة رزقه كذلك للاعمال السيئة أثر معاكس فهي توجب في المقابل سوء العاقبة، والفقر، ونقصان العمر وماشاكل ذلك.

وتدل على هذه الحقيقة آيات عديدة من الكتاب العزيز، مثل قوله سبحانه وتعالى «وضَرَبَ الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان، فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنَعون» (النحل: ١١٢).

وقوله سبحانه: ولقد أخذنا آل فرعون بالسنين ونقص من الثمرات لعلهم يذكّرون» (الاعراف: ١٣٠)

كما دلت على هذا الموضوع روايات وأخبار متضافرة ومستفيضة وردت في كتب الفريقين الحديثية المعتبرة من ذلك ما ورد عن أميرالمؤمنين (عليه السلام) أنه قال في خطبته: «أعوذ بالله من الذنوب التي تعجل الفناء فقام اليه عبدالله بن الكواء اليشكري فقال: يا أميرالمؤمنين اوتكون ذنوب تعجل الفناء فقال: نعم و يلك قطيعة الرحم» وقال ايضا: «إذاقطعوا الأرحام جعلت الاموال في أيدي الاشرار»[2]

* * *

البداء من المعارف العليا

و بذلك يظهر أنَّ البداء من المعارف العليا التي أرشدنا الله اليها عن طريق كتابه وسنة نبيه، وكلمات الأئمة، وأن المراد من الاصرار عليه هو ردُّ مزاعم

---

١) المصدر السابق ص ١٩٤.

٢) الكافي ج ٢ كتاب الايمان والكفر، باب قطيعة الرحم الحديث ٧ـ٨. ولاحظ ايضا ما ورد في آثار ترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وترك الدعاء، والصلاة والبر وما شاكل ذلك.

الطائفتين التاليتين.

الاولى: اليهود خذلهم الله حيث ذهبوا الى ان الله سبحانه قد فرغ من الامر والايجاد، وأن مايتحقق في الكون إنما هو ظهور لما قدره وقضاه، وأنه يستحيل تعلق المشيئة بغير ماجرى عليه القلم، وانه ليس للعالم وللانسان إلاّ مصير واحد، لايمكن تغييره او تبديله، وانه لاينال الاماقُدِّرَله من الخير والشر، ولو صحّت تلك العقيدة لبطل الدعاء والتضرع، كما بطل تأثير الأعمال الصالحة وغيرها في تغيير المسير الذي نص عليه الكتاب العزيز إذ قال سبحانه وتعالى «إن الله لايغير ما بقومٍ حتى يغيروا ما بأنفسهم» (الرعد:١١)

إشكالان حول تأثير الدعاء[1]

١ ــ ربما ينكر البعض تاثير الدعاء في نزول الأمطار والبركات قائلين بأن الظواهر الطبيعية معاليل لاسبابها المادية، فلو كانت اسبابها مهيّأةً، لتحققت مسبباتها من غير حاجة الى الدعاء، وإن لم تتحقق تلك الاسباب، فلا تتحقق مسبباتُها، سواءٌ تاب الانسان أم لم يتب وسواءٌ ابتهل أمْ لم يبتهل، غير انه عزب عن هؤلاء المساكين الغارقين في لجج المادية، والمسجونين في سجون الطبيعة ان وراء هذا النظام نظاماً علويّاً ومعنويا يقود هذا النظام المادي، ويدبرأمره، وينزل منه الوجود والفيض حسب ماتقتضيه المصلحة، والمشيئة الحكيمة وليس النظام المادي مستقلاً في التدبير، معتمداً على نفسه في التأثير، بل يدور في مدار التدبير العُلوي وإليه يشير سبحانه بقوله: «فالمدبرات أمراً» (النازعات:٥) ويقول سبحانه: «وانْ من شيءٍ إلاّ عندنا خزائنه، وما ننزله إلاّ بقدر معلوم» (الحجر:٢١).

فاذا كان عالم المادة بنظامه العِلّيِّ والمعلوليّ عنصراً متأثراً بالنظام العلوي فان نزول الفيض من ذلك العالم يرتبط بمقدار قرب الناس من الله وحسن فعلهم اوسوءفعلهم، ومقدار منزلتهم ومكانتهم عنده، فلو حسن حال العبد، وكملت معرفته لعرفانه وابتهاله وتضرعه لشملته العناية الالٓهية بانزال البركات، ولو انعكست انعكس الامر.

---

١) الفرق بين السؤالين (أوالاشكالين) واضح، فان الأول يوجهه الماديون المنكرون لما وراء الطبيعة، والثاني يوجهه القدريون القائلون بالتقدير القطعي المحتوم الذي لايغيَّر ولايبدَّل.

وان شئت قلت: ان الدعاء وصالح الاعمال وطالحها ليست في عرض الأسباب المادية بل في طولها يقف على ذلك كل من له إلمام بالمعارف الالٓهية.

وعلى ذلك فالدعاء والابتهال والتضرع هي من الاسباب والعلل التي جاء بها الوحي، كما ان الفساد والظلم والانحراف من موانع نزول الفيض وجريانه. قال سبحانه: «و يستجيب الذين آمنوا وعملوا الصالحات، و يزيدهم من فضله» (الشورى:٢٦) فاذا خالط الايمان روح الانسان وكان جسمه حليف العمل الصالح، وأليف الفعل الخيِّر، أصبح محطّاً للرحمة والفيض، ولأجل ذلك جاء في الحديث: «إن الله لايستجيب الدعاء من قلب لاه»[1]

٢ ــ ربما يُتصور أن الدعاء لاينفع في شفاء المريض وعافيته تمسكاً بأنه إن كان المقدر هو شفاؤه وعافيته فهو يشفى سواء دعي له أم لا، وان قُدِّرَ موته وهلاكه مات وهلك دعي له أم لا، فالدعاء في كلتا الحالتين غيرناجع ولا مفيد.

مما تقدم يظهر جواب هذا السؤال إذفيه:

إما بالنقض فلأنه ان صح ماذكروه جرى في المعالجة وشرب الدواء حرفا بحرف.

وإما بالحل فلأن الدعاء من العلل والاسباب العلوية المؤثرة في النظام المادي. وقد عرفت ان النظام المادي غير مفوض إلى نفسه، بل يقوده النِّظام العلوي ولأجل ذلك قال النبي (ص): «ان الدعاء من قدرالله»[2]

وفى حديث آخر: «ان الدعاء مكتوب عليه: الذي يردُّ به القضاء»[3]

والحاصل ان القيام بالمعالجة اوالدعاء والابتهال من الاسباب والعلل، غير أن بعضها محسوس وملموس والآخر غير محسوس أخبر عنه الوحى الالٓهي.

و إن شئت قلت: إنَّ المقدَّر هو بُرْءُ المريض إذا دُعي له، فالدعاء نحو إيجادٍ لشرط المقدَّر، كما ان تركه تركٌ لشرطه.

الثانية: القَدَرية القائلون بسلطان القدر على مشيئة الله سبحانه وأن كل مقدّر كائن لايتغير ولايتبدل، فالله سبحانه محكوم بقدره وقضائه لايقدر على تغييره

---

١) بحارالانوار ج ٩٤ ص ٣٩٢.

٢) بحارالانوار ج ٥ ص ٩٨.

٣) بحارالانوار ج ٤ ص ١٢١.

ولايغيره الدعاء، ولاصالح الاعمال وطالحها، وكأن القدر غل في عنق الانسان لايمكن حله والتخلص منه حتى بصالح الاعمال والتضرع والانابة و يقابله القول بالبداء وهوالقول باطلاق قدرة الله وسلطان مشيئته على تقديره، وان القدر ليس بإله كبير ولاصغير، ولايخرج الأمر من يدالله، ولاجل ذلك نرى أن النبي يمثل القَدَرية بالمجوس في القول بالثنوية.

و بذلك يُعلَم أن مفاد البداء هو الاعتراف بأن العالم تحت سلطان الله وقدرته في حدوثه و بقائه وان ارادة الله نافذة في الأشياء أبداً وأزلاً.

كما يُعلم سر إصرار الأئمة من أهل البيت (عليهم السلام) على مسألة البداء لصيانة شيعتهم عن النزوع الى التقول بمقالة إحدى الطائفتين و يصورون عظمة هذه العقيدة بأقوالهم، إذيقولون: «ما عُبِدَاللهُ عزّوجل بشيءٍ مثل البداء»[1] أو «ما عُظِّمَ اللهُ عزوجل بمثل البداء»[2] أو «لو يعلم الناس مافي القول بالبداء من الأجر مافتروا عن الكلام فيه»[3] الى غير ذلك من الكلمات الذهبية القيِّمة.

* * *

السابعة: الآثار البنّاءة للاعتقاد بالبداء

إن للاعتقاد بالبداء الذي يرجع مغزاه الى تغيير المصير بحسن الاعمال وسوئها آثاراً بنّاءةً، أعظمها انه يبعث «الرجاء» في قلوب المؤمنين، و ينبت نيات الخير الكامنة في نفوسهم و يوجب انقطاع العبد الى الله وطلبه اجابة دعائه منه وكفاية مهماته، وتوفيقه للطاعة، وإبعاده عن المعصية، فان انكارالبداءوالالتزام بان ماجرى به قلم التقدير كائن لامحالة دون استثناء يلزمه يأس المعتقد بهذه العقيدة من اجابة دعائه فيقول في نفسه: إن كان جرى قلم التقدير بإنفاذ حاجتي فهو كائن ولاحاجة بي الى الدعاء والتوسل، وان كان قد جرىٰ القلم بخلافه لم يقع أبداً، ولم ينفعه الدعاء ولا التضرع، واذا يئس العبد من اجابة دعائه ترك التضرع لخالقه وكذلك الحال في سائر اعمال البر والصدقات التي ورد عن المعصومين أنها تزيد في العمر، وتنسئ في الاجل.

ان الاعتقادبالبداءيُضاهي العقيدةبقبول التوبةوالشفاعة،وتكفير الصغائر بالاجتناب عن الكبائر فان الجميع يبعث الرجاء، و يوقد نوره في قلوب

(١ و٢ و٣) بحارالانوارج ٤ باب البداء، الحديث ١١و٢٠ و٢٦.

الناس أجمعين: العصاة والمطيعين حتى لاييأسوا من روح الله، ولا يتصوروا انه اذا قدّر كونهم من الأشقياء وأهل النار فلافائدة في السعي والكدح، بل يجب عليهم أن يعتقدوا بأن الله سبحانه لم يجف قلمه في لوح المحو والإثبات فله ان يمحو مايشاء، و يثبت ما يشاء، و يسعد من يشاء و يشقي من يشاء حسب مايتحلى به العبد من مكارم الاخلاق و يأتي بصالح الاعمال، او يرتكب من طالح الاعمال، وليست مشيئته ــ سبحانه وتعالى ــ خرافية غير تابعة لضابطة حكيمة، بل لوتاب العبد وعمل بالفرائض، وتمسك بالعصم خرج من صفوف الأشقياء ودخل في عدادالسعداء و بالعكس.

وهكذا كل ما قُدِّر في حق الانسان من الحياة والموت والصحة والمرض، والغنى والفقر، والسعادة والشقاء يمكن تغييره بالدعاء، والصدقة، وصلة الرحم، و إكرام الوالدين، فالبداء يبعث نورالرجاء في قلوب هؤلاء.

* * *

حقيقة البداء في ضوء الكتاب والسُنَّة

اذا عرفت هذه الأمورالسبعة التي تشكل أساس مسألة «البداء» وقفت على ان ليس المراد من البداء إلّا تغيير المصير والمقدر بالأعمال الصالحة او الطالحة، فليس الانسان في مقابل التقدير مسيَّر، بل هو ــ بعدُ ــ مخيَّرٌ في أن يغيِّر التقدير بصالح أعماله، او بطالح أفعاله، وأن هذا (أي تمكن الانسان من تغيير المصير بعمله) هو ايضا جزء من تقديره سبحانه.

فبما انه سبحانه «كل يوم هو في شأن»، وبما أن مشيئته حاكمة على قدره.

وبما أن العبد مختار لامسيَّر، وحرّ لامجبور، فله أن يغيِّر مصيره وقَدَرَهُ بحسن فعله،و يُخرِجَ نفسَهُ من عداد الأشقياء و يدخلها في عداد السُّعداء،كما أن له عكس ذلك.

وبما أن «الله لايغيِّرُ ما بقومٍ حتى يغيروا ما بأنفسهم» فان الله سبحانه يغيِّرُ قَدَرَ العبدِ بتغييرٍ من العبد بحسن عمله أو سوء عمله، ولايعد تغيير هذا القضاء الإلَهي بحسن الفعل، وتغيير القدر بسوء العمل، معارضاً لتقديره الاول سبحانه بل هو أيضا جزء من قدره وقضائه تعالى، وسننه.

فالله سبحانه اذا قدر لعبده شيئا وقضى له بأمر لم يقدر ولم يقض على وجه

القطع والحتم بحيث لايتغير ولايتبدل، بل قضاؤه وقدره على وجه خاص، وهو ان القضاء والقدر يجريان على العبد مالم يغيّر حاله و وضعه، فاذا غير حاله بحسن فعل اوسوء فعل تغير قدرالله في حقه، وحل مكان ذلك القدر قدر آخر، ومكان ذلك القضاء قضاء آخر. والجميع (من القدر السابق والقدر اللاحق) قضاء وقدر لله لاغير.

وهذا هو «البداء» الذي تتبناه الامامية من مبدأ تاريخهم إلى هذا الوقت.

ولكي يقف القارئ على صدق هذا المقال ندرج في مايأتي بعض النصوص من علمائهم:

نصوص علماء الإمامية في مجال «البَداء»

١ ــ قال الصدوق في «باب الاعتقاد في البداء»: «إن اليهود قالوا: ان الله تبارك وتعالى قدفرغ من الأمر، قلنا بل هو تعالى كل يوم هوفي شأن، يحيي ويميت ويخلق و يرزق، و يفعل مايشاء، وقلنا: «يمحوالله مايشاء و يثبت وعنده أُم الكتاب»[1]

٢ ــ قال الشيخ المفيد في شرح عقائد الصدوق: «قد يكون الشيءُ مكتوبا بشرط فيتغير الحال فيه قال الله تعالى: «ثم قضى أجلا وأجلٌ مسمى عنده» (الانعام: ٢) فتبين أن الآجال على ضربين، ضرب منها مشترط تصحُّ فيه الزيادة والنقصان، ألا ترى قوله تعالى: «وما يعمر من معمر ولاينقص من عمره إلاّ في كتاب» (فاطر: ١١). وقوله تعالى: «ولو أن اهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض» (الاعراف:٩٦) فبيَّن أن آجالهم كانت مشترطة في الامتداد بالبر والانقطاع بالفسوق، وقال تعالى فيما أخبر به عن نوح (عليه السلام) في خطابه لقومه: «استغفروا ربكم إنه كان غفّاراً، يرسل السماء عليكم مدراراً...» (نوح: ١٠ــ١٢) فاشترط لهم في مدّ الأجل وسبوغ النعم الاستغفار، فلما لم يفعلوه قطع آجالهم، و بتر أعمالهم، واستأصلهم بالعذاب. فالبداء من الله تعالى يختص بما كان مشترطا في التقدير وليس هوالانتقال من عزيمة الى عزيمة

---

١) عقائد الصدوق المطبوع في ذيل شرح الباب الحادي عشر ص٧٣ ونقله أيضا في هامش بحارالانوار ج ٤ ص ١٢٥ الطبعة الجديدة.

ولامن تعقب الرأي، «تعالى الله عما يقول المبطلون علواً كبيراً»[1].

٣ ــ قال المفيد رحمه الله أيضا في كتابه «أوائل المقالات»: «اقول في معنى البداء ما يقوله المسلمون بأجمعهم في النسخ وأمثاله من الإفقار بعد الاغناء، والإمراض بعد الاشفاء، والإماتة بعد الإحياء، وما يذهب إليه أهلُ العدل خاصة، من الزيادة في الآجال والارزاق والنقصان منها بالأعمال»[2].

٤ ــ قال الشيخ الطوسي في العُدة: «البداء حقيقة في اللغة هوالظهور، ولذلك يقال: بدا لنا سورالمدينة، وبدا لنا وجه الرأي، وقال الله تعالى: «و بدا لهم سيئات ماعملوا، وبدا لهم سيئات ما كسبوا» و يراد بذلك كله «ظَهَرَ»، وقد يستعمل ذلك في العلم بالشيء بعد ان لم يكن حاصلاً، وكذلك في الظن، فاما اذا أُضيفت هذه اللفظة الى الله تعالى فمنه ما يجوز اطلاقه عليه ومنه مالايجوز، فأما مايجوز من ذلك فهو ما أفادالنسخ بعينه، و يكون إطلاق ذلك عليه ضرباً من التوسُّع، وعلى هذا الوجه يحمل جميع ماورد عن الصادقين (عليهماالسلام) من الاخبار المتضمنة لاضافة «البداء» الى الله تعالى، دون ما لايجوز عليه من حصول العلم بعد أن لم يكن، و يكون وجه إطلاق ذلك فيه تعالى هو: انه اذا كان ما يدل على النسخ يظهر به للمكلفين ما لم يكن ظاهراً لهم، ويحصل لهم العلم به بعدأن لم يكن حاصلاً لهم أُطلق على ذلك لفظ البداء»[3].

٥ ــ وقال الشيخ الطوسي ايضا في كتاب الغيبة: «انه لايمتنع ان يكون الله تعالى قد وقَّت هذا الامر (الحادثة المعينة) في الاوقات التي ذكرت فلما تجدّد ما تجدد، تغيَّرت المصلحة واقتضت تأخيره الى وقت آخر، وكذلك في ما بعد، و يكون الوقت الأول وكل وقت يجوز ان يؤخر، مشروطاً بأن لا يتجدد ماتقتضي المصلحة تأخيره، الى أن يجيء الوقت الذي لايغيره شيء، فيكون محتوماً، وعلى هذا يُتأوَّل ماروي في تأخير الأعمار عن اوقاتها والزيادة فيها عندالدعاء وصلة الارحام وماروي في تنقيص الإعمار عن اوقاتها الى ماقبله عند فعل الظلم وقطع الرحم،

---

١) شرح عقائد الصدوق باب «معنى البداء» وسوف يوافيك من الشيخ المفيد ومنا وجه إطلاق البداء على الله سبحانه.

٢) أوائل المقالات باب القول في البداء والمشيئة.

٣) عدة الأصول للشيخ الطوسي ج ٢ ص ٢٩، وكأنه يريد أنَّ اطلاق البداء لله سبحانه لاجل كون مورد البداء في اذهان الناس من قبيل ظهور ماخفي.

وغير ذلك، وهو تعالى وإن كان عالماً بالامرين، فلايمتنع ان يكون أحدهما معلوماً بشرط،والآخر بلا شرط، وهذه الجملة لاخلاف بين اهل العدل فيها،وعلى هذا يتأول ايضاما رُوي من أخبارنا المتضمنة للفظ البداء و يبيّن أن معناها النسخ على ما يريده جميع أهل العدل في مايجوز فيه النسخ او تغيّر شروطها، ان كان طريقها الخبرعن الكائنات.» [1]

هذا كله مِمّا جاء في كتب علماء الشيعة الامامية القدامى، أما ماكتبه المتأخرون منهم فإليك نماذج منه:

٦ ــ قال السيد عبدالله شبر: «للبداء معان بعضها يجوز عليه و بعضها يمتنع، وهو بالفتح والمد اكثر ما يطلق في اللغة على ظهور الشيء بعد خفائه، وحصول العلم به بعد الجهل. واتفقت الامة على امتناع ذلك على الله سبحانه (إلاّمَن لايُعتدّبه)، ومن نسب ذلك إلى الامامية فقد افترى عليهم كذبا، والامامية برءآء منه، وقد يُطلق على النسخ وعلى القضاء المجدد وعلى مطلق الظهور وعلى غير ذلك من المعاني الآتية».

ثم استشهد على هذا بما ورد من أن الصدقة والدعاء يغيّران القضاء. الى غير ذلك مما روي في هذا المضمار. [2]

٧ ــ وقال الامام شرف الدين في هذا المجال: «وحاصل ما تقوله الشيعة هنا ان الله ينقص من المرض وقد يزيد فيه، وكذا الاجل والصحة والمرض والسعادة والشقاء والمحن والمصائب والايمان والكفر وسائر الاشياء كما يقتضيه قوله تعالى: «يمحوالله مايشاء و يثبت وعندهُ أُم الكتاب»، وهذا مذهب عمر بن الخطاب وآبن مسعود وأبي وائل وقتادة. وقد رواه جابر عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) وكان كثيرٌ من السلف الصالح يدعون و يتضرعون الى الله تعالى أن يجعلهم سعداء لاأشقياء، وقد تواتر ذلك عن أئمتنا في أدعيتهم المأثورة، وورد في السنن الكثيرة أن الصدقة على وجهها، و بر الوالدين، واصطناع المعروف يحوّل الشقاء سعادة و يزيد في العمر، وصح عن ابن عباس أنه قال: «لاينفع الحذر من القدر ولكن الله يمحو بالدعاء مايشاء من القدر».

---

١) الغيبة للشيخ الطوسي، ص ٢٦٢ ــ ٢٦٤ طبعة النجف.

٢) مصابيح الانوار.

هذا هو البداء الذي تقول به الشيعة تجوّزوا في إطلاق البداء عليه بعلاقة المشابهة، لأنَّ الله عز وجل أجرى كثيراً من الاشياء التي ذكرناها على خلاف ما كان يظنه الناس فاوقعها مخالِفة لما تقتضيه الامارات والدلائل، وكان مآل الامور فيها مناقضا لأوائلها، والله عزّوجل هوالعالم بمصيرها ومصير الأشياء كلها، وعلمه بهذا كله قديم أزلي. لكن لما كان تقديره لمصيرالامور يخالف تقديره لأوائلها. كان تقدير المصير أمراً يشبه «البداء» فاستعار له بعض سلفنا الصالح هذا اللفظ مجازاً، اوكأنّ الحكمة قد اقتضت يومئذٍ هذا التجوُّز، وبهذا ردَّ بعض أئمتنا قول اليهود: «ان الله قدَّر في الأزل مقتضيات الاشياء، وفرغ الله من كل عمل إذ جرت الاشياء على مقتضياته» قال عليه السلام: «إنَّ لله عزّوجلَّ في كل يومٍ قضاءً مجدَّداً بحسب مصالح العباد لم يكن ظاهراً لهم، وما بدالله في شيء إلا كان في علمه الأزلي».

فالنزاع في هذه الفكرة بيننا و بين أهل السُّنَّة لفظي، لأن ماينكرونه من البداء الذي لايجوز على الله عزّوجلَّ تبرأ الشيعة منه وممن يقول به براءَتها من الشرك بالله ومن المشركين. وما يقوله الشيعة من البداء بالمعنى الذي ذكرناه يقول به عامة المسلمين، وهومذهب عمر بن الخطاب وغيره كما سمعت، و به جاء التنزيل «يمحوالله ما يشاء و يثبت وعنده أم الكتاب» و«يسأله من في السماوات والارض كل يوم هو في شأن» أي كل وقت وحين يُحدِث أُموراً ويجدد أحوالاً من إهلاك و إنجاءٍ وحرمان و إعطاء، وغير ذلك كما روي عن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وقد قيل له: ما ذلك الشأن؟ فقال: «من شأنه سبحانه وتعالى أن يغفر ذنبا و يفرج كرباً و يرفع قوماً، و يضع آخرين».

هذا هوالذي تقول به الشيعة وتسميه بداءً، وغير الشيعة يقولون به، لكنهم لايسمونه بداءً، فالنزاع في الحقيقة إنما هو في تسميته بهذا الاسم وعدم تسميته به، ولو عرف غيرالشيعة أن الشيعة إنما تُطلِق عليه هذا الإسم مجازاً لاحقيقةً، لتبيَّن ـــ حينئذٍ ـــ لهم ان لانزاع بيننا و بينهم حتى في اللفظ لأن باب المجاز واسع عندالعرب للغاية، ومع هذا كله فان أصرَّ غيرنا على هذا النزاع اللفظي وأبى التجوز باطلاق البداء بمايشاء «وليتق الله ربه» في أخيه المؤمن «ولا يبخس منه شيئا» «ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الارض مفسدين»، «بقية الله

خير لكم إن كنتم مؤمنين»[1].

٨ ـ وقال شيخنا العلامة آغا بزرگ الطهراني في موسوعته القيمة «الذريعة الى تصانيف الشيعة» عن البداء: «البداء معناه في اللغة. ظهور رأي لم يكن، واستصواب شيءٍ علم بعد أن لم يعلم؛ وهذا المعنى يحصل لعامة أفراد البشر، ولكنه يستحيل على الله تعالى شأنه، لاستلزام بدو الرأي بشيء لم يكن الجهل به أولاً، أوالعجز عنه وهو تعالى منزه عنهما، والإمامية الذين ينزهون الله تعالى عن كثير مما يجوِّزه غيرُهم من فِرَق الاسلام عليه تعالى ينزهونه عن الجهل والعجز بالطريق الأولىٰ فنسبة القول بالبداء بهذا المعنى الى الامامية من البلخي في تفسيره ـ كما في أول التبيان ـ بُهتان عظيم.

البداء الذي يعتقده الامامية هو بالمعنى الذي لابُدَّ أن يعتقده كل من كان مسلماً في مقابل اليهود القائلين بأن الله تعالى قد فرغ من الأمر، وأنه لايبدومنه شيءٌ «يدالله مغلولة» أو من تبع أقاويل اليهود زاعماً أنه تعالى أوجد جميع الموجودات وأحدثها دفعة واحدة لكنها متدرجات في البروز والظهو.ر لا في الوجود والحدوث فلا يوجد منه شيءٌ إلّا ما أوجدأوّلاً، أومن كان معتقداً بالعقول والنفوس الفلكية قائلاً: إنه تعالى أوجد العقل الاول وهو معزول عن ملكه يتصرف فيه سائر العقول، إذ لابد لكل مسلم أن ينفي هذه المقالات و يعتقد بأنه تعالى كل يوم هو في شأن، يعدم شيئا ويحدث آخر، يميت شخصاً و يوجد آخر، يزيد وينقص،يقدم ويؤخر، يمحو ماكان و يثبت مالم يكن من الامور التكوينية، كما انه ينسخ ما يشاء من الاحكام التكليفية و يرفعه و يثبت غيره من سائر الاحكام.

بما أن البداء منه تعالى بإحداث ما لم يكن، وإظهار ماخفي من التكوينيات، وكذا نسخه في التكليفيات؛ يجريان على ما اقتضته الحكمة الالٓهية، وحسب ما أحاط به علمه من المصالح العامة في محو شيءٍ و إثبات شيء، وتغيير ماكان عليه أمر عمّا هوعليه تكوينا وتكليفا فانه لايبدو منه تعالى إحداث وتغيير فيما قضى في علمه في اللوح المحفوظ بعدم التغيير وجرى عليه ذلك في تقديره الأزلي، ولايظهر منه تعالى فيما قضي عليه خلاف ما هوعليه. والعلم بكون الشيء مما

---

١) أجوبة مسائل موسى جارالله ص١٠١ـ١٠٣.

قضي عليه كذلك أومن غيره خاص بحضرته لايطّلع على غيبه أحد حتى انبياؤه عليهم السلام إلا أن يصرح في الوحي إليهم بأنه من المقضي والمحتوم فهم يخبرون الأمة به كذلك كاخبارهم بظهور الحجة عليه السلام وحدوث الصيحة في السماء والخسف بالبيداء قبل ظهوره.

في هذه الآيات والأخبار الكثيرة دلالات على ثبوت البداء منه تعالى بهذا المعنى الذي هو معتقد كل مسلم، ولا سيما ما ورد في قصص نوح وابراهيم وموسى وشعيا وعيسى عليهم السلام ودعاء نبينا صلى الله عليه وآله على اليهودي، والأحاديث في أن الصدقة والدعاء يردّان القضاء»[1].

فذلكة البحث

هذه نصوص علماء الإمامية قديماً وحديثا أتينا بها هنا ليقف القارئ على أن البداء عقيدة مشتركة بين المسلمين وإنما يستوحش منه من يستوحش بسبب عدم وقوفه على معناه، وتَصَوُّره أن المراد منه هو ظهور الأمر لله بعد اخفاء عليه. وقد عرفت اتفاق علمائنا تبعاً للقرآن والسنة على امتناع اطلاقه على الله سبحانه، و إنما المراد منه هو «تغيير المقدر بالاعمال الصالحة اوالطالحة».

واما وجه اطلاق لفظة «البداء» على هذا المفهوم فسيوافيك بيانه فيما بعد، غير انه لابد أن ننبه هنا إلى نقطة مهمة وهي تعيين موضع البداء بهذا المعنى، فنقول:

إن البداء إنما يتصور في التقدير الموقوف، واما التقدير القطعي المحتوم فلا يُتَصور فيه البداء، وتوضيح ذلك بما يلي:

إن لله سبحانه قضاءين: قضاءً قطعيا، وقضاءً معلّقاً.

أما الاول، فلا يتطرق اليه البداء، ولا يتغير ابداً،

وأما الثاني فهو الذي يتغير بالاعمال الصالحة، والافعال الطالحة.

وقد صرح أئمتنا ــ في أحاديثهم ــ بهذا الامر ونَصُّوا على مثل هذا التقسيم.

فقد سئل ابوجعفر الباقر (عليه السلام) عن ليلة القدر، فقال: تنزل فيها الملائكة والكتبة الى سماء الدنيا فيكتبون ما هو كائن في أمر السنة ومايصيب

---

١) الذريعة الى تصانيف الشيعة ج ٣ ص ٥١ ــ ٥٣.

العباد فيها، قال: وأمر موقوف لله تعالى فيه المشيئة يقدم منه مايشاء و يؤخر مايشاء، وهو قوله: «يمحو الله ما يشاء و يثبت وعنده أم الكتاب»[1]

وعن أبي عبدالله الصادق (عليه السلام) في قوله تعالى: «ثم قضى أجلا وأجل مسمى عنده» قال: الأجل الذي غير مسمى موقوف يقدم ماشاء و يؤخر ماشاء وأما الأجل المسمى فهوالذي ينزّل مما يريد أن يكون من ليلة القدر الى مثلها من قابل، فذلك قول الله: «إذاجاء أجلهم لايستأخرون ساعة ولايستقدمون»[2].

وعن أبي عبدالله الصادق (عليه السلام) أيضا في قوله تعالى: «ثم قضى أجلا وأجلٌ مسمى عنده» قال: المسمى ماسُمي لملك الموت في تلك الليلة وهوالذي قال الله: «إذا جاء أجلهم فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون» وهو الذي سمي لملك الموت في ليلة القدر، والآخر له فيه المشيئة فإن شاء قدمه و إن شاء أخّره».[3]

وعن حمران قال سألت ابا عبدالله(عليه السلام) عن قوله الله تعالى: «ثم قضى أجلاً وأجلٌ مسمًى عنده» قال: فقال هما أجلان: أجل موقوف يصنع الله مايشاء، وأجل محتوم. وفي رواية حمران عنه: أما الاجل الذي غير مسمى عنده فهو أجل موقوف يقدّم فيه مايشاء، ويؤخر فيه مايشاء، وأما الأجل المسمى هوالذي يسمى في ليلة القدر»[4]

وعن الفضيل قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «من الامور أمور محتومة جائية لامحالة، ومن الامور أُمور موقوفة عندالله يقدّم منها مايشاء ويمحو منها ما يشاء و يثبت منها مايشاء، لم يطلع على ذلك أحداً ــ يعني الموقوفة ــ فأمّا ماجاءت به الرسل فهي كائنة لايكذّب نفسه ولانبيه ولاملائكته»[5].

وفي حديث قال الرضا (عليه السلام) لسليمان المروزي: «يا سليمان إن من الأمور اموراً موقوفة عندالله تبارك وتعالى يقدّم منها ما يشاء و يؤخر مايشاء».[6]

هذه بعض الأحاديث التي تصرح بتقسيم المقدرات الى نوعين: موقوف

---

١) بحارالانوار ج ٤ ص ١٠٢ باب البداء،الحديث ١٤ نقلا عن امالي الطوسي.

٢ و٣) نفس المصدر، الحديثان ٤٤. و٤٥، ص ١١٦.

٤) بحارالانوار، ج ٤ ص ١١٦ــ ١١٧ الحديث ٤٦.

٥) نفس المصدر، ص ١١٩، الحديث ٥٨.

٦) نفس المصدر، ص ٩٦ الحديث ٢.

(أي معلّق على شرط) وحتمي غير معلّق على شرط.

وخلاصة القول: إن المراد من التقدير الحتمي مالايتبدل ولا يُغَيَّر ولودُعِيَ بالف دعاء، فلا تغيِّره الصدقة، ولاشيءٌ من صالح الاعمال أو طالحها، فقد قضى سبحانه للشمس والقمر سيراً خاصاً والى اجل معين، كما قضى للنظام المادي عمراً محدداً وقدَّر في حق كل إنسان بأنه فانٍ، الى غير ذلك من السنن المستمرة الحاكمة على الكون والانسان.

والمراد من الثاني: الامور المقدرة على وجه التعليق فقدر أن المريض يموت في وقت كذا، إلا اذا تداوى أو أُجريت له عملية جراحية، اودعي له وتُصدِّق عنه الى غير ذلك من التقادير التي تتغير بايجاد الشرائط والموانع والله سبحانه يعلم كلا التقديرين.

وله نظائر في التشريع الكلي، فإنه سبحانه قضى في حق المسرفين بأنَّ مردهم إلى النار، «...وان مردنا الى الله، وان المسرفين هم اصحاب النار» (غافر ـ ٤٣).

غيران هذا التقدير ليس تقديراً قطعيا غيرقابل للتغيير بشهادة قوله سبحانه:
«قل يا عبادي الذين اسرفوا على انفسهم لا تقنطوا من رحمة الله» (الزمر: ٥٣)

والهدف من الجميع تقوية حرية الانسان وتفهيمه بان له الحرية في اختيار أيِّ واحد من التقديرين.

بهذا تبين لك أيها القارئ الكريم معنى البداء وحقيقته و وقفت على صدق مقالنا في اول الرسالة، وعرفت ان ذلك عقيدة مشتركة بين المسلمين الذين يأخذون عقيدتهم من الكتاب والسنة، ولو وقع فيه نزاع فهو اشبه بالنزاع اللفظي.

الفصل الثاني

البَداء
في مجال الإثبات

في هذا الفصل

البداء في مجال الاثبات.

إخبارات غيبية لم تتحقق في القرآن والحديث.

تبيين الحال في هذه الاخبارات الغيبية.

أسئلة وأجوبتها.

* السؤال الاول: كيف ننسب البداء إلى الله تعالى؟
* السؤال الثاني: على ماذا يُعوِّل النبي(ص) اوالامام(ع) في خبره الأول؟
* السؤال الثالث: كيف يخبر النبيُّ(ص) بصورة القطع مع احتمال البداء؟
* السؤال الرابع: أليس في اخبار النبي(ص) بشيء مع عدم تحققه وصمة التقول بالخلاف.
* السؤال الخامس: ماهو الميزان في الامور المحتومة والموقوفة؟
* السؤال السادس: ماذا يترتب على الأخبار التي يقع فيها البداء من الآثار؟
* السؤال السابع: كيف يحصل الاطمئنان للناس بخبر مع احتمال البداء فيه؟
* السؤال الثامن: ما الفرق بين الأخبار التي وقع فيها البداء وخبر الصادق في ابنه اسماعيل؟
* السؤال التاسع: ما معنى قول الصادق عليه السلام: «كان هذا الامر فيَّ فأخره الله»؟
* السؤال العاشر: كيف أخبر الامام علي بحصول الرخاء مع عدم تحققه؟

خاتمة المطاف.

إخبارات غيبية لم تتحقق في القرآن والحديث

مابيناه لك كان عبارة عن حقيقة مفهوم «البداء» في عالم البداء، ولا تتبنى الشيعة الامامية إلّا هذا المعنى، وماجاء في كلمات الأئمة عليهم السلام منصرف الى ما أوضحناه في الفصل السابق.

وهنا مسألة أُخرى لها صلة بمسألة «البداء» ولكنها ليست نفس تلك المسألة، وانما يقوم حلها، وتوضيح حالها على القول بالبداء.

وهذه المسألة عبارة عن تفسير بعض الملاحم والمغيبات التي وردت على ألسِنَة الأنبياء والأئمة، وأخبروا عن وقوعها ومع ذلك لم يتحقق الوقوع (وإن دلت القرائن على صدق مقالهم في مجال الإخبار).

وهذه الإخبارات وإن كانت لا تتجاوز عدد الاصابع إلّا أنها موجودة في الكتاب والسنة وعلى الفريقين السنة والشيعة تبيين حالها، وانه كيف يجوز للنبي والوصي الإخبارُ بالشيء مع عدم وقوعه في المستقبل وتلك المشكلة يجب على كلا الفريقين حلُّها، ولا يختص ذلك بالشيعة الإمامية.

نعم قد قامت الامامية بحلها وتوضيح حالها عن طريق مسألة «البداء» التي حررناها، وخرجنا منها بالكمال والتمام، فان لم يرتض السُنة هذا الحل، وجب عليهم ان يقوموا بتوضيح حالها عن طريق آخر.

والغرض من هذا التفصيل هو انه يجب تفكيك القول بالبداء عن هذه

المسألة المبتنية على «البداء» عندالشيعة الامامية، فحقيقته ــ بالمعنى الذي تعرفت عليه ــ لا يختلف فيها اثنان، ولا يخالفها أحد ممن يعتقد بالكتاب والسنة.

وأما المسألة الثانية وهي علاج الاخبار بالمغيبات من جانب الانبياء مع عدم تحققه، فيلزم على كل مسلم يعتقد بالكتاب والسنة، تحليلها، وتفسيرها على وجه يناسب عصمة النبي(ص)، وصيانته عن الكذب والخطأ، فالشيعة الامامية تبعاً لأئمتهم يعالجون تلك الاخبارات عن طريق القول بالبداء، فان كان عند إخواننا أهل السنة حل آخر فنحن مستعدون للاستماع والتدبر في مقالهم.

اذا عرفت هذا، فهلم نستوضح حال تلك الاخبار بشكل عامٍّ أولاً، ثم نشير الى كل واحد منها بنحو خاص.

اما توضيح هذه الاخبار بشكل عامٍّ فنقول:

الأول: إن الله سبحانه وتعالى أخبر ــ في كتابه العزيز ــ عن ذبح اسماعيل بيدي أبيه ابراهيم كما يقول سبحانه: «فبشرناه بغلام حليم. فلما بلغ معه السعي قال: يابني إنى أرىٰ في المنام أني أذبحك، فانظر ماذاترى؟ قال: يا أبت آفعل ماتؤمر ستجدني إن شاء الله من الصابرين» (الصافات: ١٠٢ــ١٠٣).

فقد رأى ابراهيم في المنام انه يذبح ولده إسماعيل «ورؤ يا الانبياء وحي» كما في الدر المنثور[١]، ولذلك فهي رؤ يا صادقة، تحكي عن حقيقة ثابتة، وواقعية مسلَّمة، وهي أمرالله لابراهيم بذبح ولده أولاً، وتحقق ذلك في عالم الوجود ثانياً، وكأنَّ قوله سبحانه: «إني أرى في المنام أني اذبحك» يكشف عن أمرين:

١ ــ الأمر بذبح الولد وهو أمر تشريعي.

٢ ــ الحكاية عن تحقق ذلك في الواقع الخارجي.

فقد أخبر إبراهيم (عليه السلام) بذلك، بطريق من طرق الوحي واخبر هوولده بذلك، ومع ذلك كله لم يتحقق، ونُسِخَ نسخاً تشريعياً. كما لم يتحقق ذبح إبراهيم لإسماعيل في الخارجِ فكان نسخاً تكوينياً.

ويحكي عن كلا الامرين قوله سبحانه: «وفديناه بذبح عظيم».

وعلى ذلك فيجب حل هذه المشكلة على كل من يعتقد بالكتاب والسنة، لانه ينطرح في ذهن الانسان المسلم أنه كيف يجوز ان يخبر النبي بشيءٍ من

---

١) الدر المنثورج ٥ ص ٢٨٠.

الملاحم والمغيبات ثم لايتحقق ولا يختص حل ذلك بطائفة من الطوائف الاسلامية دون أخرى.

* * *

الثاني: ماجاءفي قصة «يونس» مع قومه حيث قال سبحانه: «فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلّا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم عذاب الخزي في الحياة الدنيا ومتعناهم الى حين» (يونس ــ ٩٨)

فعن جماعة من المفسرين أن قوم يونس كانوا بأرض نينوى من أرض «الموصل» وكان يدعوهم إلى الاسلام فأبوا، فأخبرهم أن العذاب مصبحهم إلى ثلاث إن لم يتوبوا[١] ولكن العذاب لم يأتهم.

ولكن ينطرح هنا نفس السؤال السابق فيجب حله على ضوء الكتاب والسنة.

* * *

الثالث: ماجاء في قصة «موسى بن عمران» عليه السلام وقومه، حيث واعدهم أولَ الأمر أن يغيب عنهم ثلاثين ليلة، ولكنه أضيفت اليه عشر ليال اخر، إذ قال سبحانه عن ذلك: «وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتمّ ميقات ربه أربعين ليلة وقال موسى لأخيه هارون اخلفني في قومي وأصلح ولا تتبع سبيل المفسدين» (الاعراف: ١٤٢)

وكان موسى قد أخبرهم بأنه سيغيب عنهم ثلاثين ليلة كما عن ابن عباس حيث قال: «إن موسى قال لقومه: إن ربي وعدني ثلاثين ليلة أن ألقاه، وأخلِفَ هارون فيكم فلما فصل موسى إلى ربه زاده الله عَشْراً فكانت فتنتهم في العشر التي زاده الله»[٢]

هذه جملة الإخبارات التي أخبربها أنبياء الله ولم تتحقق بعد، فينطرح فى الجميع نفس السؤال السابق، وإليك في ما يأتي ماورد من نفس تلك الإخبارات في الاحاديث الاسلامية.

الرابع: ماورد عن الامام الصادق (عليه السلام) من أنه قال: «إن عيسى

---

١) مجمع البيان ج ٥ ص ١٣٥.

٢) تفسيرالبيان ج ٣ ص ١١٥.

روح الله مرَّ بقوم مُجلبين، فقال: ماهؤلاء؟ قيل: يا روح الله فلانة بنت فلانة تُهدىٰ إلى فلان في ليلتها هذه.

قال: يجلبون اليوم، و يبكون غداً، فقال قائل منهم: ولم يا رسول الله؟ قال: لأن صاحبتهم ميتة في ليلتها هذه، فقال القائلون بمقالته: صدق الله وصدق رسوله، وقال أهل النفاق: ما أقرب غداً، فلما أصبحوا جاؤوا فوجدوها على حالها ليس بها شيء فقالوا: يا روح الله إنَّ التي اخبرتنا أمس أنها ميتة لم تمت! فقال عيسى على نبينا وآله وعليه السلام: يفعل الله ما يشاء فاذهبوا بنا إليها فذهبوا يتسابقون حتى قرعوا الباب فخرج زوجها فقال له عيسى (عليه السلام): إستأذن لي على صاحبتك، قال: فدخل عليها فأخبرها ان روح الله وكَلِمَتهُ بالباب مع عِدَّة، قال فتخدرت فدخل عليها، فقال لها: ما صنعتِ ليلتكِ هذه؟ قالت: لم أصنعً شيئا إلاّ وكنتُ أصنعه في مامضى انه كان يعترينا سائل في كل ليلة جمعة فننيله مايقوته الى مثلها، وانه جاءني في ليلتي هذه وأنا مشغولة بأمري وأهلي في مشاغل فهتف فلم يجبه أحد ثم هتف فلم يُجَب حتى هتف مراراً فلما سمعت مقالته قمت متنكرة حتى أنلته كما كنا ننيله فقال لها: تنحي عن مجلسك فاذا تحت ثيابها أفعى مثل جذعة عاض على ذنبه فقال (عليه السلام) «بما صنعت صُرِفَ عنك هذا»[1]

فينطرح هنا نفس السؤال السابق والجواب عن الجميع واحد كما سيوافيك تفصيله.

الخامس: جاء ملك الموت الى داود عليه السلام وأخبره بأن الشاب الجالس عنده سيقضي بعد سبعة أيام فرحمه داود ثم مضت الأيام السبعة ولم يمت الشاب فجاء ملك الموت وقال لداود: «ياداود إنَّ الله تعالى رحمه برحمتك له فأخَّر في أجله ثلاثين سنة»[2]

السادس: عرض الله عزوجل على آدم أسماء الانبياء وأعمارهم فمرَّ بآدم اسم داود النبي فاذا عمره في العالم أربعون سنة، فقال آدم: يارب ما أقلَّ عمر داود وما اكثر عمري! يارب ان انازدت داودَ من عمرى ثلاثين سنة اتثبت ذلك

---

١) بحارالانوار ج ٤ ص ٩٤.

٢) بحارالانوار ج ٤ ص ١١٢

له، قال تعالى: نعم يا آدم، قال فإني قد زدته من عمري ثلا ثين سنه... فأثبت الله عزوجل لداود في عمره ثلا ثين سنة»[1].

السابع: أخبرالله نبياً من أنبيائه عن طريق الوحي بان يخبر مَلِكاً بانه تعالى متوفيه إلى كذا وكذا فأخبره بذلك، ولما دعا الله الملك قائلاً: يا رب أجّلْني حتى يشبَّ طفلي وأقضيَ أمري فأوحى الله عزوجل الى ذلك النبي أن آئتِ فلاناً الملك وأخبره أني قد أنسيت (أي أخَّرتُ) أجله وزدتُ في عمره خمس عشرة سنة[2]

الثامن: مرَّ يهودي بالنبي(ص) فقال: السام عليك، فقال النبي له: وعليك، فقال أصحابه: إنما سلَّم عليك بالموت فقال: الموت عليك، فقال النبي(ص) وكذلك رددتُ ثم قال(ص) لأصحابه: إن هذا اليهودي يعضه أسود في قفاه فيقتله فذهب اليهودي فاحتطب حطبا كبيراً، ثم لم يلبث ان انصرف فقال له رسول الله(ص): ضعه، فوضع الحطب فاذا اسود في جوف الحطب عاض على عود، فقال(ص): يا يهودي ما عملت اليوم؟ قال: ماعملت عملاً إلاّ حطبي هذا حملته فجئت به، وكان معي كعكتان فاكلت واحدة وتصدقت بواحدة على مسكين فقال رسول الله(ص): بها دفع الله عنه (وقال:) ان الصدقة تدفع ميتة السوء عن الانسان»[3].

التاسع: عن عمرو بن الحمق قال: دخلت على أميرالمؤمنين عليه السلام حين ضرب على قرنه فقال لي: ياعمرو إني مفارقكم، ثم قال: سنة السبعين فيها بلاء ــ قالها ثلا ثاً ــ فقلت: فهل بعدالبلاء رخاء؟ فلم يجبني وأغمي عليه فبكت أم كلثوم فأفاق فقال: يا أم كلثوم لا تؤذيني فانك لوقدترين ماأرى لم تبكي، إن الملائكة في السماوات السبع بعضهم خلف بعض، والنبيون خلفهم، وهذا محمد (صلّى الله عليه وآله) يقول: إنطلق يا علي فما أمامك خيرٌ لك مما أنت فيه، فقلت: بأبي أنت وأمي قُلت الى السبعين بلاء، فهل بعدالسبعين رخاء قال: نعم ياعمرو إن بعد البلاء رخاءً ويمحو الله مايشاء ويُثبت وعنده أُمُّ الكتاب»[4].

١، ٢) بحارالأنوار، ج ٤، ص ١٠٢، ٩٥.

٣ ــ بحارالانوار، ج ٤، ص ١٢١.

٤ ــ بحارالانوار، ج ٤، ص ١١٨.

تبين الحال في هذه الاخبارات الغيبية

لاشك ان بعض هذه الملاحم او كلها قد صدرت من الانبياء العظام وبالأخص ماورد في الكتاب العزيز وهنا ينطرح سؤالان:

الاول: لماذا لم تقع هذه الإخبارات في الخارج؟

الثاني: كيف وقف النبي على هذه الاخبارات مع عدم وقوعها.

وبعبارة أخرى: كيف وقف على جانب من القضية ولم يقف على الجانب الآخر منها.؟

فنقول:

أمّا الأول: فقد ورد في تفسير هذه المأثورات أن عدم الوقوع إنما هو بسبب فقدان الشرط، او وجود المانع من تأثير المقتضي.

وإن شئت قلت: ان العمل الصالح كالتوبة لقوم يونس، والصدقة في قصة المسيح والنبيّ الأكرم صلوات الله عليهما قد غَيَّرا التقدير، فصار صالح الاعمال مغيراً للمقدَّر، وهذا بنفسه نفس البداء الذي قد شيدنا برهانه.

وأمّا الثاني فخلاصة الجواب عنه: ان لله تبارك وتعالى لوحين: الاول: اللوح المحفوظ: وهو اللوح الذي لا تغيير لما كتب فيه، ولا تبديل لما قُدِّرَ فيه، وهو مطابق لعلم الله تعالى.

الثاني: لوح المحو والإثبات فيكتَب فيه شيء حسب وجود مقتضيه، ولكنه لايلبث أن يمحىٰ لفقدان شرطه او وجود مانعه، مثلا: يكتب في هذا اللوح مقدار عمر زيد وانه خمسون سنة، ومعناه ان المقتضي لعمره إلى ذلك الحين موجود، ومع ذلك فليس ذلك (أي المقتضي) علة تامّة لذلك الحد من العمر، بل جزء علة، اوعلة ناقصة ومقتضٍ له، فيجوز فيه التبدل والتغير بالزيادة والنقيصة فاذا وصل الرحم يتغير التقدير الأول، و يتبدل الى ستّين كما انه اذا قطع الرحم تتبدل الخمسون الى الاربعين، فصالح الأعمال وطالحها مؤثرة في تغيير التقدير الأول بالزيادة والنقيصة.

وليس هذا (أي الحكم حسب المقتضي) أمراً بدعاً بل له نظائر في الحياة، فالطبيب الحاذق إذا اطلع على مزاج شخص يقدر عمره ستين سنة لكن

هذا التقدير يتغير بالأعمال الصحية وضدها، فلو قام الشخص بالرياضة البدنية ربما زاد عمره الى سبعين كما انه لو شرب المشروبات المضرة تناقص عمره.

فحكم الطبيب حكم حسب المقتضي، ولكن هذا الحكم في يد التغير والتبدل.

اذا عرفت هذا وَضُحَ لك أنَّ الاخبارات الصادرة عن الانبياء انما هي بسبب اتصالهم باللوح الثاني الذي هو في معرض التغير والتبدل فيخبرون لمصالح معينة حسب مقتضى الحال مع احتمال تغيرها حسب توفر الشروط وعدمها، أو الموانع وعدمها. وفي هذا المجال يقول العلامة المجلسي (في عالم الاثبات): «إعلم أن الآيات والاخبار تدل على ان الله تعالى خلق لوحين، أثبت فيهما ما يحدث من الكائنات:

أحدهما: اللوح المحفوظ الذي لا تغيّر فيه أصلاً وهو مطابق لعلمه تعالى، والآخر؛ لوح المحو والإثبات فيثبت فيه شيئا ثم يمحوه لحكم كثيرة لاتخفى على أولي الألباب»[1]

وقال المحقق الخراساني في هذا الصدد: «ان الله تبارك وتعالى اذا تعلقت مشيئته تعالى بإظهار ثبوت مايمحوه لحكمة داعية الى اظهاره أَلْهَمَ أو أوحى الى نبيه أو وليّه أن يخبر به مع علمه بانه يمحوه أو مع عدم علمه به لما اشير اليه من عدم الاحاطة بتمام ماجرى في علمه تعالى وانما يخبر به لأنه ـــ حال الوحي اوالإلهام لارتقاء نفسه الزكية واتصاله بعالم لوح المحو والاثبات ـــ إطَّلَعَ على ثبوته، ولم يطّلع على كونه متعلقا على أمر غير واقع، أو عدم الموانع، قال الله تبارك وتعالى: «يمحو الله ما يشاء و يثبت» الآية.

نعم من شملته العناية الالهية واتصلت نفسه الزكية بعالم اللوح المحفوظ الذي هو من أعظم العوالم الربوبية (وهوأُم الكتاب) تنكشف عنده الواقعيات على ماهي عليه، كما ربما يتفق لخاتم الأنبياء ولبعض الأوصياء. نعم مع ذلك ربما يوحى اليه حكم من الاحكام تارة بما يكون ظاهراً في الاستمرار والدوام مع أنه في الواقع له غاية وحدٌّ يعينها بخطاب آخر واخرى بما يكون ظاهراً في الجد مع أنه لايكون واقعاً بجد بل لمجرد الاختبار والابتلاء كما انه يؤمر وحياً أو الهاماً بالاخبار

---

١) بحارالانوار، ج ٤، ص ١٣٠.

بوقوع عذاب أو غيره مما لا يقع لاجل حكمة في هذا الإخبار أو ذاك الاظهار فبدا له تعالى بمعنى انه يُظهر ما أمر نبيه أو وليه بعدم إظهاره أوّلاً و يبدي ماخفي ثانيا، وإنما نسب اليه تعالى البداء مع انه في الحقيقة الإبداء لكمال مشابهة إبدائه تعالى كذلك بالبداء في غيره. وفي ما ذكرنا كفاية»[1].

هذا هو الجواب بشكل عام، وسيوافيك تفصيله في الاسئلة القادمة كما ان هذه هي حقيقة «البداء» في مجال الا ثبات.

وان شئت قلت: هو استيضاح الإخبار بالمغيبات الواردة على ألسنة الأنبياء والأولياء مع عدم وقوعها.

واما تسميتها «بداءً» فسيوافيك بيان ذلك في ضمن الاسئلة التالية.

* * *

أسئلة وأجوبتها

وها هنا اسئلة تطرح نفسها على القارئ الكريم لابد من الاجابة عنها، وها نحن نطرحها واحداً تلو الآخر ونجيب عنها سؤالا بعد الآخر:

السؤال الاول: كيف يصح إطلاق «البداء» على الله سبحانه مع أنه بمعنى الظهور بعد الخفاء؟

الجواب: هذا هو أحد الأسئلة التي صارت سبباً للتحامل على الشيعة الامامية لاعتقادهم بالبداء.

غير أن الجواب عنه واضح، فان النزاع ليس في التسمية بل في المفاد والمسمّى، وقد عرفت أن حقيقة البداء في مجال الثبوت مما أصفقت عليه الأمة الاسلامية جمعاء وانه لايوجد بينهم أي خلاف، كما عرفت أن البداء بالمعنى الذي ذكر مما جاء به الكتاب العزيز والسنّة المطهرة وقد عرفت موارده.

فسواء أصحت تسمية هذا المسمى بالبداء أولا، فما يرمي اليه الشيعة الامامية من هذه اللفظة مما لاغبار عليه، ولا عتب عليهم في استعمال هذه اللفظة بهذه العلاقة والمناسبة في هذا المعنى فقد تبعوا في ذلك النبي الاعظم (صلّى الله عليه وآله) في قوله ــ في حديث الأقرع، والأبرص، والاعمى ــ «بدا لله عزوجل

---

١) كفاية الاصول للمحقق الآخوند الخراساني ج ١ ص ٣٧٣ــ٣٧٥.

أن يبتليهم[1]» فبأيّ وجه فُسِّر به كلام النبي (صلّى الله عليه وآله) يُفسَّر به كلامُ أوصيائه.

وأمّا وجه التسمية فثمة وجوه ذكرها القوم، أوجهها وأوْلاها أنَّ هذه التسمية من باب «المشاكلة»، وهو باب واسع في كلام العرب، فإن الله سبحانه يعبِّر عن فعل نفسه في مجالات كثيرة بما يعبِّر به الناس عن فعل أنفسهم لأجل المشاكلة الظاهرية، ولكونه مقتضى المحاورة مع الناس، والتحدث معهم وقد ذكرنا نماذج من ذلك في ماسبق، وهناك وجوه أُخَرُ في توجيه ذلك نذكرها واحداً بعد واحد:

١) إن البداء من حيث المعنى اللغوي، وان كان هوالانتقال والتحول من عزم الى عزم بحصول العلم أوالظن بشيء بعدما لم يكن حاصلاً، ولكنه إذا اضيفت هذه اللفظة الى الله سبحانه أريد منه ظهور أمر غير مترقب، أوحدوث شيءٍ لم يكن في حسبان الناس حدوثه و وقوعُه.

و إن شئتَ قلتَ: يراد منه الظهور بعد الخفاء بالنسبة الى الناس وان كان الكلُّ في علمه سبحانه موجوداً بأجمعه.

و بتعبير ثالث: فكل ماظهر بعدالخفاء فهو بداء من الله للناس، وليس بداء لله وللناس، غير أنه يُتوسَّعُ هنا كما يتوسَّع في كثير من الالفاظ و يُطلق: بدا لله في هذه الحادثة.

و يقرِّب ذلك قولُه تعالى: «وبدا لهم من الله مالم يكونوا يحتسبون» (الزمر: ٤٧) فلاشك أن ما ظهر كان «بداءً» من جانب الله للناس على وجه الحقيقة ولكنه يُتَوسَّع و يُستَعمل في حقِّه سبحانه و يقال: «و بدا لله» تمشياً لما في حسبان الناس وأذهانهم.

وخلاصَةُ هذا الوجه ـــ بعد هذا التفصيل ـــ أن نسبة البداء إليه، إنما هي حسب حسبان الناس، و بقياس أمره سبحانه على أمرهم، ولاضير في ذلك إذا كانت هناك قرينة في المجاز والمقايسة.

* * *

---

١) النهاية في غريب الحديث والأثر للامام مجدالدين ابن ابي السعادات المبارك بن محمد الجزري ج ١ ص١٨.

٢) ما ذكره الشيخ المفيد وحاصله: ان «اللام» هنا بمعنى «مِن»، يقول العرب: قد بدا لفلان عمل صحيح، وبدا له كلام فصيح كما يقولون: بدا من فلان كذا، فيجعلون «اللام» مقام «مِن» ومعنى قول الامامية بدا لله في كذا: أي ظهرمنه، وليس المراد تعقُّبَ الرأي، ووضوح أمرٍ كان قد خفي، وجميع أفعاله تعالى الظاهرة في خلقه بعد أن لم تكن، معلومة في مالم يزل، «وانما يوصَف منها بالبداء ما لم يكن في الحسبان ظهوره وفي غالب الظن وقوعه».[1]

* * *

٣) ان علمه سبحانه ينقسم الى علم ذاتي والى علم فعلي، فعلمه الذاتي نفس ذاته، ولايحصل فيه تغير وتبدّل. وأما علمه الفعلي فهو عبارة عن لوح «المحوو الإ ثبات» والملائكة ونفوس الأنبياء والأولياء فإنها مظاهر لعلم الله، فاذا قالوا: بدا لله في علمه، فمرادهم وقوع «البداء» في هذه العلوم، ونسبته إليه تعالى مجاز عقلي، لأَنهم حملة تلك العلوم ووسائطها.

وان شئتَ قلت: إن مراتب علمه سبحانه مختلفة ومحالُّها متعددة، فأوّلُها وأعلاها: العلمُ الذاتيُ، المقدس عن التكثُّر والتغيُّر، وهومحيط بكل شيءٍ، وكلُ شيءٍ حاضرٌ عنده بذاته، وغيره علمه الفعلي، أي إنَّ بعض أفعاله مظاهر علمه كلوح «المحووالاثبات» ونفوس الملائكة والانبياء، فبما أن تلك النفوس لا تنتقش فيها الحوادث دفعةً واحدةً لجزئيتها، وعدم تناهي الحوادث بل تَطّلِعُ عليها تدريجاً وشيئا فشيئاً فربما تطّلع على شيءٍ وسببه، ثم تَطّلعُ على سبب آخر يقتضي عدمه (عدم ذلك الشيء) فيبدو لهم خلاف ماعلموا أولاً، وحينئذ يقولون: بدا لله، أو بدا في علمه، فالمراد: البداء في علمه الفعلي لاعلمه الذاتي.

قال صدر المتألهين: «ان للأسماء الحسنى مظاهر ومجاري، وَلله تعالى عباداً ملكوتيّين، أفعالهم كلها طاعة له سبحانه، و بأمره يفعلون ما يفعلون، ولايعصون الله في شيء من أفعالهم و إرادتهم، وكل من كان كذلك كان فعله فعل الحق، وقوله قولَ الصدق، اذ لاداعية في نفسه تخالف داعي الحق، بل يستهلك ارادته في ارادة الحق، ومشيئته في مشيئة الحق، ومثال طاعتهم لله سبحانه ولأمره، مثال طاعة الحواس فينا للنفس، حيث لا تستطيع خلافا لها في ماشاءت النفس،

---

١) وفي ما بين الهلالين اشارة الى الوجه الأول. مضافا الى ما افاده من الوجه الثاني.

ولاحاجة في طاعتها للنفس إلى أمر ونهي أو ترغيب وزجر، فهكذا طاعة الملائكة الواقعة في ملكوت السماوات لأنهم المطيعون بذواتهم لأمره، المستمعون بأسماعهم الباطنية لوحيه، فقلوب هذه الملائكة كتاب المحو والاثبات، ويجوز في نقوشها المنقوشة في صدورها ان تزول وتتبدل، لان وجودها لايأبى ذلك، والذي يستحيل فيه التغير والتبدل هو ذات الله وصفاته الحقيقية وعلى هذا فقلوب الملائكة هي الالواح القدرية وهي من مراتب علمه الفعلي، فاذا حصل فيه التغير والتبدل صح أن يقال: بدا لله في علمه أي في علمه الفعلي[1].

الى هنا تبين أمران:

الاول: ان البحث إنما هو في المحتوى والمسمَّى لا في اللفظ والتسمية، فالمناقشة في صحة التسمية لا تصح أن تجعل ذريعة للإيقاع في عقيدة «البداء» وما أشبه المقام بقول القائل:

وكم من عائبٍ قولاً صحيحاً وآفَتُهُ من الفهمِ السقيمِ

والثاني: انه يصح وصفه بالبداء بأحد الوجوه المتقدمة.

السؤال الثاني

لاشك أن النبي(ص) أوالامام(ع) اذا اخبر بشيء ثم حصل البداء في تحققه فلابد أن يستند في خبره الاول إلى شيء يكون مصدراً لخبره، ومنشأ لاطّلاعه، فعلى ماذا يعوِّل النبي أو الإمام في خبره الأول.

الجواب

اذا وقفت على ما ذكرناه في حقيقة البداء في مجال الإثبات، وما ذكرناه في الجواب على السؤال الاول من أنَّ البداء هو حصول التغير في مظاهر علمه سبحانه تسهل الاجابة عن هذا السؤال فنقول: إن لعلمه سبحانه مظاهر. منها ما لايقبل ذلك ومنها ما يقبل.

اما الاول فهو المعبَّرُ عنه باللَّوح المحفوظ تارة و بأُمِّ الكتاب أُخرى. قال

---

١) الأسفار، ج ١، ص ٣٩٥ ــ ٣٩٧. بتصرف منا.

سبحانه: «بل هو قرآن مجيد. في لوح محفوظ» (البروج: ٢١ـــ٢٢) وقال سبحانه: «وإنه في أُمِّ الكتاب لدينا لعليٌّ حكيم» (الزخرف: ٤) وقال سبحانه: «ما أصاب من مصيبة في الارض ولا في أنفسكم إلاّ في كتاب من قبل أن نبرأها، إنَّ ذلك على الله يسير» (الحديد: ٢٢).

فاللَّوح المحفوظ، وأُمُّ الكتاب، هوالكتاب الذي فيه مايصيب الناس من قبل ان تبرأ مما لايتطرق اليه المحو والاثبات قيد شعرة، فلو امكن لإنسان أن يتصل به، لوقف على الحوادث على ماهي عليه بلاخطأ ولاتخلف.

وأما الثاني: فهو لوح المحو والاثبات الذي أُشير اليه بقوله: «يمحو الله ما يشاء و يثبت وعنده أُمُّ الكتاب»

ومن هذا القسم قلوب ملائكته المطيعين، فالاحكام المنقوشة فيها أحكام معلَّقةٌ على وجود شرط، أو عدم مانع، فالتغيُّر إنما يحصل فيها بسبب عدم توفر الشرط او لوجود المانع.

ولأجل ذلك ربما يُكتَب فيها الموت لانسان بالنظر الى مقتضياته، ولكنه يُمحى وتكتب مكانه الصحة لفقدان ما هو الشرط لحصول الموت، او طروء مانع من تأثير المقتضي.

وعلى كل حال، فها هنا تقديران:

تقدير بالقياس إلى المقتضي وهو ما يوجب الموت.

وتقدير بالنسبة الى جميع أجزاء عِلَّته وهو مايقتضي الصحَّة والسلامة.

فاذا قيس الشيء الى مقتضيه الذي لايكفي في العلية والمبدئية، ويتوقف على وجود شرائط، وعدم موانع، يكون المقدر ـــ في المفروض ـــ هوالموت.

اما إذا قيس إلى مجموع اجزاء العلَّة التامّة؛ أعني وجود المقتضي مُنضماً الى شرائطه، وعدم موانعه، يكون المقدر ـــ في المفروض ـــ هوالصحة والسلامة.

فلنفرض: اذا تناول انسانٌ السم المهلك فلاشك ان ذلك يقتضي هلاكه (لان السم مقتضي الهلاك) ولكنه مشروط بعدم تناول الترياق (المضاد للسم) او إجراء عمليات طبية، أوجراحية.

فبالنسبة الى نفس المقتضي فالمقدر هوالموت، واذا فرض انه تناول الترياق اواجريت له عمليات طبية يكون المقدَّر هو الصحة والسلامة.

إذا عرفتَ هذا فنقول: ان المصدر لاخبار النبي(ص) الأول الذي حصل

فيه البداء هو وقوفه على وجود المقتضيات لاالعلة التامة، ولأجل ذلك صحّ له أن يخبر عن التقدير الأول لأجل وجود المقتضي، كما يصح لنا أن نخبر عن هلاك شارب السم لأجل وجود المقتضي ونقول بأنه سيهلك.

ولاينافي ذلك وجدان صحته مجدداً لأجل تناول الترياق وإجراء العمليات الطبية له.

وإن شئت قلت: إن النبي (ص) والوصي (ع) ربما يقفان على مقتضيات الحادثة لاعلى عِلّتها التامة، والاّ لأخبرا بالتقدير الثاني، ولا يبعد في ان تخفى عليهما شرائط التقدير الأول، وموانعه لأجل مصالح يعلمها الله سبحانه.

والى ما ذكرناه من التقديرين يشير أبوجعفر الباقر (عليه السلام) حينما سأله حمران عن قول الله عزوجل: «قضى أجلاً، وأجلٌ مسمى عنده» قال: «هما اجلان اجل محتوم، واجل موقوف»[1].

وفي هذا الصدد كتب صدرالمتألهين يقول: «اذا حصل للقوى العُلوية (والمراد بها النفوس العُلوية) العلمُ بموت زيد بمرض كذا في ليلة كذا لأسباب تقتضي ذلك، ولم يحصل لها العلم بتصدّقه الذي سيأتي به قبل ذلك الوقت، لعدم اطّلاعِها على أسباب التصدُّق بعد، فيكون موته بتلك الأسباب مشروطاً بأن لايتصدق، فتحكمُ أولاً بالموت وثانياً بالبُرء.

فاذا اتصلت بتلك القوى نفسُ النبي أو الامام فرأى فيها بعض تلك الأمور فله أن يخبر بما رآه بعين قلبه، أوشاهده بنور بصيرته، أوسمعه بأذن قلبه»[2].

* * *

السؤال الثالث

كيف يخبر النبي (ص) اوالوصي (ع) بشيءٍ بصورة البت والقطع مع انه يحتمل أن يكون مما يحصل فيه البداء؟

والجواب هو: ان الملاحم والمغيّبات التي وردت في كلامهم على قسمين:

قسم لم يحصل فيه «البداء» فالإخبار فيه على وجه البت والقطع مما لابأس به ولاضير فيه، إنما الكلام هو في الأخبار التي حصل فيها «البداء» (وهو

---

١) بحارالانوارج ٤ ص ١٦ الحديث ٦٤.

٢) شرح أُصول الكافي لصدر المتألهين.

القسم الثاني) فنقول: ان الأخبار في هذا القسم كانت على وجهين:

إما أنها كانت على وجه التعليق في اللفظ، كما في قصة يونس، حيث روي انه قال لقومه: ان العذاب مصبحهم بعد ثلاث ان لم يتوبوا.

او في اللب كما اذا دلت القرائن على كونه معلقا بالمشيئة وغيره.

واما انها كانت على وجه القطع والبت.

اما القسم الاول فلا يضر فيه التخلف لان المفروض أن الإخبار على وجه التعليق، انما الكلام هو في ما اذا كان الاخبار على وجه القطع فنقول:

إن ما كان من الاخبارات على وجه القطع فهو بالنظر الى المقتضي فلو شرب الانسان سُمّاً صَحَّ لمن شاهد عمله ان يقول: انه سيهلك، أي بلحاظ المقتضي وبالنسبة إليه، وكذا يصحُّ لمن يشاهد من يقود سيارته في منطقة وعرة بتهور ان يقول: بأنه سيُقتَل ولاينافي هذا الخبر القطعي إذا نجا الشخص الاول بتناول الترياق أونجا الثاني بتغيير أسلوبه في قيادة سيارته.

وتلك سيرتنا في حياتنا اليومية والاجتماعية فاننا ربما نحكم على اشخاص بأحكام قطعية غير ان الإخبار انما هو حسب المقتضي.

والحاصل أن الإخبار بالمغيَّبات مع عدم تحققها يدور حول أمرين:

إما ان الإخبار معلَّق، و يدل على التعليق لفظ المتكلم اوالقرائن الحافة بالكلام.

وإما أنه خبر قطعي ولكنه حسب العلم بالمقتضي، ولاينافيه عدم التحقق بسبب فقدان الشرط ووجود المانع كما هو الرائج في حياتنا، فالانسان يُخبَرُ بنبأ غير قطعي بعد الوقوف على المقتضي ولاينافي عدم تحققه بسبب فقد الشرط اولوجود المانع.

وان شئتِ قلتَ: جعله من قبيل المطلق لُبّاً أيضاً.

السؤال الرابع

أليس في اخبار النبي(ص) بشيء مع عدم تحققه في المستقبل رائحة الكذب ووصمة التقول بالخلاف، وبالتالي حصول الضعف في عقيدة المؤمنين بالنسبة إلى ائمتهم وزعمائهم.

الجواب: إن الأخبار التي وقع فيها «البداء» إنما توجب تعرُّض الانبياء

لوصمة الكذب والتقول بالخلاف اذا لم يوفَّق النبي(ص) للبرهنة على صدق مقاله وإراءة المقتضي للحادثة التي اخبرعنها، ولذلك نرى أن عيسى (عليه السلام) لما أخبر أصحابه بهلاك المرأة (العروس) ولم يقع الهلاك برهن على صدق مقاله عندما قال لها: تنحي عن مجلسك فإذا تحت ثيابها أفعى مثل جذعة عاضٌّ على ذنبه فقال (عليه السلام): «بما صنعتِ صُرِفَ عنكِ هذا». وقد مرت القصة بكاملها فراجع.

ولا يختص هذا بقصة المسيح (عليه السلام) بل يعم قصة النبي الأكرم (صلّى الله عليه وآله) في إخباره بهلاك اليهودي حيث أمره النبي(ص) بوضع الحطب فإذا أسود في جوف الحطب عاضٌّ على عود..

ونظيره قصة إبراهيم (عليه السلام) فإن الأمر بالفداء عن ولده بذبح عظيم دلالة على صدق ما أخبر به الخليل من الرؤيا.

كما ان الحال كذلك في قصة يونس حيث اخبر عن العذاب، وقد رأى القومُ طلائعه فقال لهم العالِم: افزعوا الى الله فلعله يرحمكم، و يرد العذاب عنكم فاخرجوا الى المفازة، وفَرِّقوا بين النساء والأولاد و بين سائر الحيوان واولادها ثم ابكُوا وادعوا ففعلوا فصرف عنهم العذاب[1]

وبما ان الإخبار عن الشيء كان بعد ثبوت النبوة وشهود اعلام الرسالة فانّ مثل هذا الإخبار لم يَعُدْ تقوُّلاً بلادليل أو أمراً يمس مسألة النبوة، خاصة اذا اثبتت الدلائل صدق مقاله كمامرّ.

و بذلك يظهر مفاد ما ورد من الروايات من ان ما علمه سبحانه ملائكته ورسله فانه سيكون، لايكذب نفسه ولاملائكته ولارسله.

روى الفضيل بن يسار قال سمعت أباجعفر يقول: «العلم علمان فعلم عندالله مخزون لم يُطلِعْ عليه أحداً من خلقه، وعلمٌ عَلَّمهُ ملائكته ورسله، فما عَلَّمهُ ملائكته ورسله فانه سيكون، لايكذب نفسه ولاملائكته ولارسله»[2]

و روى العياشي عن الفضيل قال سمعت أباجعفر(ع) يقول: «من الامور أمور محتومة جائية لامحالة، ومن الأمور أمور موقوفة عندالله يقدِّم منها مايشاء،

---

١) مجمع البيان ج ٣ ص ١٥٣.

٢) الكافي ج ١ باب البداء ص ١٤٧ الحديث السادس ونظيره مارواه الصدوق في عيونه عن الرضا لاحظ البحار ج ٤ ص ٩٦.

ويمحو منها ما يشاء، و يثبت منها مايشاء، لم يُطْلِعْ على ذلك أحداً (يعني الموقوفة) فأما ماجاءت به الرسل فهي كائنة لايكذب نفسه ولانبيه ولاملائكته»[1].

فان ظاهر هذه الاحاديث عدم وقوع البداء في ماعلَّمه سبحانه لأنبيائه، و وقوع البداء في ما لم يعلِّمهُ لأحدٍ من الناس، وهذا الظاهر لايجتمع مع ما نقلناه من الاخبار التي صدرت عن الرسل وعلموا بها مع وقوع البداء في علمهم واخبارهم

و وجه الجمع أحد أمرين:

الاول: ان هذه الروايات بقرينة قوله: «لايكذب نفسه ولاملائكته ورسله» مختصة بما اذا صار البداء وسيلة لتكذيب الرسول أمّا إذا لم يكن كذلك كما إذا قَدر النبي على البرهنة على صدق مقاله بسبب وجود المقتضي فإنه يتحقق فيه البداء، ولا تشمله تلك الروايات.

الثاني: ان هذه الروايات منصرفة الى ماسنذكره في الجواب عن السؤال الخامس من امتناع وقوع البداء في الأمور الثلاثة ونظائرها.

ولعل قوله: «فأما ماجاءت به الرسل فهي كائنة» ناظر الى الاقسام الآتية.

السؤال الخامس: ان المستفاد من الروايات هو أن الأمور على قسمين: أمورٌ محتومة لايحصل فيها «البداء»، وأمور موقوفة يتحقق فيها «البداء» فقد روى العياشي عن الفضيل قال سمعت أباجعفر(ع) يقول: «من الأمور أمورٌ محتومة جائية لامحالة، ومن الأمور أمور موقوفة عند الله يقدّم فيها ما يشاء ويمحو ما يشاء لم يُطلِعْ على ذلك أحداً (يعني الموقوفة)، فأما ماجاءت به الرسل فهي كائنة لايكذب نفسه ولانبيه ولاملائكته»[2].

وعندئذ ينطرح هذا السؤال: ما هوالميزان في الأمور المحتومة، والموقوفة؟

والجواب: هو انه لايمكن جعل الميزان للأمور المحتومة والموقوفة وتحديدها، فان التعيين يتوقف على العلم بكل ماكتب في الالواح المحفوظة وغيرها، غير أنه يمكن أن يُقال: إن البداء لايقع في الأمور التالية ونظائرها:

١ ــ ما يتعلق بنظام النبوة والولاية، وما يُعدُّ من فروعها كالخاتمية، فان

---

١ و ٢) بحارالانوار، ج ٤، ص: ١١٩، الحديث ٥٨.

وقوع البداء فيه يوجب الاختلال في نظام الشرائع.

فإذا أخبر المسيح ــ مثلا ــ بمجيء نبي بعده، أو أخبر النبي بكونه خاتماً، أو أخبر رسول الاسلام بأن الولاية ــ من بعده ــ لوصيه أو أوصيائه المعينين، أو أنه يخرج من أولاده من يملأ الارض عدلاً وقسطا، لا يتحقق فيه البداء لأن احتمال «البداء» ناقض للحكمة، موجب لضلال العباد، إذ لو كان باب هذا الاحتمال مفتوحاً لما وجب لأحدٍ من البشر أن يقتفي أثر النبي(ص)، ولا أن يوالي الوصي المنصوص عليه، ولا أن يتلقّى الناس النبيَ الاكرم (صلى الله عليه وآله) نبياً خاتماً، ولا ظهور المهدي أمراً مقضياً، بحجة أنّ كل ذلك مما يمكن أن يطرأ عليه البداء فان فتح هذا الباب في المعارف والعقائد والاصول والسنن الالٓهية مخالف للحكمة وموجب لضلالة الناس.

٢ ــ ما اذا كان الاخبار بشيء على سبيل الاعجاز كما ألمحنا إليه في قصة عيسى المسيح (عليه السلام) حيث قال: «وأنبئكم بما تأكلون وما تدخرون في بيوتكم إن في ذلك لآية لكم إن كنتم مؤمنين» (آل عمران: ٤٩)

٣ ــ إذا كان الإخبار بشكل يُعدُ التخلف فيه وهناً للمخبر وموجباً لاتهامه بالتقول، والخدش بنزاهته وطهارته في القول والفعل كما في إخبار النبي (صلى الله عليه وآله) بشهادة عليٍّ أمير المؤمنين بيد أشقى الأوَّلين والآخرين وشهادة سبطه الحسن وكذلك الحسين في ارض كربلاء والملاحم والمغيَّبات المتعلقة بآخر الزمان.

فان التخلف في ذلك يوجب تكذيب الرسل في أقوالهم وأفعالهم، وقد تواترت الروايات عن الأئمة المعصومين (عليهم السلام) أنه سبحانه وتعالى لايكذب نفسه ولانبيه ولاملائكته.

وعلى ذلك ينحصر مورد البداء في مجال الإثبات في موارد خاصة لايمكن تحديدها بحدود و ضوابط عامة.

* * *

السؤال السادس

ماذا يترتب على هذه الاخبارات من الفوائد والآثار مع أنها غير متحققة في الخارج؟

والجواب هو: ان الغرض من هذه الاخبارات انما هو إثبات ما قرر من

البداء في مجال الثبوت فإن النبي إذا أخبر بشيء ثم لم يتحقق ذلك الأمر، وعمد النبي أوالوصي الى ذكر و بيان المانع من وقوعه وثبت بأن عدم الوقوع مستند إلى ذلك العمل الحسن كالصدقة وماشابهها، وأنك بسبب هذا العمل نجوتَ وصُرِفَ عنك العذاب، ولم يتحقق ماوعد في شأنك مما أخبر به، كان ذلك تجسيداً وتجسيما للبداء في مقام الثبوت.

وليس شيء أوقع في النفس وأشد تأثيراً من أن يُريَ النبيُ ما أَخبر به، فان ذلك يورث الرجاء في قلوب المؤمنين الى كل عمل وكل خير يرجى منه تغيير المصير.

وعلى اي حال ففي وقوع «البداء» في مجال الاثبات مع البرهنة على صدق الخبر بمعنى وجود المقتضي تاكيدٌ و برهنة على صحة البداء في مجال الثبوت ونوع إرجاع للناس الى ذلك الأصل حتى يقفوا على صحته بعين القلب، ومشاهدة العيون.

* * *

السؤال السابع

كيف يحصل للناس الاطمئنان الى خبر مع انهم يحتملون كونَه مما يقع فيه البداء.

والجواب: ان البداء يتحقق و يقع في غيرالمواردالتي استثنيناها سابقا،وأما حصول الاطمئنان للناس فانما هو كمثل ما يحصل العلم بالشيء عندالعلم بوجود المقتضي.

فمثلاً لو رأينا ناراً تشبُّ في بيت من البيوت لعلمنا بأن البيت سيحترق و يتهدم بالحريق، غيرأن هذا العلم حصل لنا من العلم بالمقتضي وهوعلم لاينافي احتمال أن يعالج الحريق بأساليب الاطفاء، فكل ما اخبر به الانبياء والأولياء يحصل العلم منه بالمقتضيات حسب العلم بالمقتضي وهذا العلم المعلّق لاينافي تخلفه عند فقدان الشرط اوحصول المانع، فكأن كل الاخبارات والملاحم في الموارد التي يجوز فيها البداء معلّقة بهذا التعليق غير المنافي للعلم المعلق.

السؤال الثامن

ما الفرق بين ما تقدم من الموارد التي وقع فيها البداء نظير قصة ابراهيم

و يونس وموسى والمسيح والنبي الاكرم (صلوات الله عليهم) وماورد عن الامام الصادق عليه السلام في حق ولده إسماعيل حيث قال: «ما بدا لله كما بدا له في اسماعيل ابني».

اقول في الجواب: إن الفرق واضح بينهما، فان القسم الأول من الأخبار قد أخبر النبي فيها بالحادثة ثم وقع فيها البداء، وفي هذه الرواية ــ على فرض صحتها ــ إنما حدّث الامام بكلا الامرين، ولأجل ذلك فصّلنا هذه الرواية وماشابهها مما يأتي في قضية الامام الحسن العسكري(ع) عما سبق.

واما مفاد هذا الحديث فقد فسره الصّدوق بقوله: «ما ظهر لله أمر كما ظهر له في اسماعيل ابني إذ اخترمه (اي اهلكه) قبلي ليُعلَم بذلك أنه ليس بإمام بعدي»[1].

والبداء في هذا المورد ليس بمعنى ان الامام الصادق (عليه السلام) كان قد أخبر بامامة إسماعيل حتى يكون موته بداءً بالنسبة الى ما قال؛ بل كان اسماعيل أكبر من أخيه موسى الكاظم وكانت الظروف والاحوال تقتضي ان يكون هوالامام بعد أبيه. فمع وجود هذه الارضية المستدعية لإمامته يكون اخترامه بداءً منه سبحانه الى الناس، أي ظهور ماكان خفي عليهم.

وهذه الرواية رواها الصدوق مرسلةً في توحيده.

ثم ان هناك روايات موضوعة حول اسماعيل افتعلتها يدالجعل، وروىت بأسانيد ضعيفة. فقد روى زيد النرسي عن عبيدبن زرارة عن ابي‌عبد الله (الصادق) عليه السلام: انه قال: «إني ناجيت الله ونازلتُه في اسماعيل ٱبني أن يكون من بعدي فأبى ربي إلاّ أن يكون موسى ابني»[2].

وقد روي ايضا عن ابي‌عبدالله (عليه السلام) انه قال: مازلت أبتهل الى الله في اسماعيل ابني ان يحييه لي، و يكون القيّمَ من بعدي، فأبى ربي ذلك وإن هذا شيءٌ ليس إلى الرجل منا يضعه حيث يشاء وإنما ذلك عهد من الله عزوجل يعهده الى من يشاء، فشاء الله أن يكون ٱبني موسى وأبى أن يكون اسماعيل[3].

وحكى المحقق الطوسي في «نقد المحصّل» رواية عن الامام الصادق

---

١) توحيد الصدوق، باب البداء، الحديث، ١٠ ص٣٣٦.

٢ و٣) اصل زيد النرسي ص٤٩، ورواه البحار، ج ٤٧، ص ٢٦٩.

عليه السلام انه قال: «جعل إسماعيل القائم مقامه بعده فظهر من اسماعيل ما لم يرتضه فجعل القائم مقامه موسى، فسئِل عن ذلك، فقال: «بدا لله في اسماعيل» وأضاف المحقق، وهذه رواية، وعندهم ان خبر الواحد لايوجب علماً ولا عملاً.

وهذه الروايات الثلاث الأخيرة لا تصح لوجهين:

اولاً: انه قد ثبت عن النبي(ص) والوصي(ع) تعيين الذين يتولّون الأمر من بعدهم بأسمائهم وخصوصياتهم، ومع ذلك كيف يمكن أن يخبر الصادق (عليه السلام) بإمامة ولده إسماعيلِ، ثم يخبر بأنه بدا له في ولده إسماعيل بداءٌ.

أضف الى ذلك أن الامامة عندائمة الشيعة من أولهم الى آخرهم تبعاً لنبيهم الاكرم محمد صلى الله عليه وآله ليست أمراً انتخابيا، بل هي مقام إلهي يتوقف على التنصيص كما نعرف ذلك من القصة التالية.

لما عرض الرسولِ الاكرم(ص) نفسه على بني عامر الذين جاؤوا الى مكة في موسم الحج، ودعاهم الى الاسلام قال له كبيرهم: أرأيت ان نحن بايعناك على أمرك ثم أظهرك الله على من خالفك، ايكون لنا من بعدك ؟

فقال النبي(ص): «الأمر إلى الله يضعه حيث يشاء»[1]

وثانياً: إنَّ زيداً النرسي لايعتد بشخصه ولاباصله.

أما هو فلانه مجهول جداً ولم يدل على وثاقته غير رواية ابن عمير عنه، وقد اشتهر انه لايروي إلّا عن ثقة، ورواية الحسن بن محبوب عنه وهو من اصحاب الاجماع، غير ان الدليلين قاصران، لرواية ابن ابي عمير عن الثقة وغير الثقة، والقاعدة المعروفة غير صحيحة.

وأما رواية الحسن بن محبوب فلا تدل على شيءٍ، وكونه من أصحاب الاجماع لايدل إلّا على وثاقة نفسه لا وثاقة المروي.

واما أصله فقدِ قال الشيخ في فهرسته: لم يرو أصل زيد النرسي محمد بن الحسن بن احمد بن الوليد (خرِّيتُ هذا الفن) وكان يقول: وضعه محمد بن موسى الهمداني.

---

١) السيرة النبوية لابن هشام ج ٢ ص ٤٢٤ ــ ٤٢٥. وجاء نظيرها في طبقات ابن سعد ج ١ ص ٢٦٢.

و يبقى مما تحقق فيه البداء في مجال الاثبات من الأحاديث رواية واحدة نذكرها تحت العنوان التالى:

السؤال التاسع: ما معنى مارواه محمدبن سنان عن ابي يحيى التمتام السلمي عن عثمان النوا قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السلام) يقول: «كان هذا الأمر فيَّ فأخره الله، و يفعل في ذريتي مايشاء».

وهذه الرواية رواها راوٍ ضعيف هو محمدبن سنان عن مجهول هو ابن يحيى التمتام عن مجهول آخر هو عثمان النوا فلا تكون حجة.

و بذلك يظهر معنى قوله: «السلام عليك يامن بدالله في شأنه» كما في زيارة الامام موسى بن جعفر (عليهما السلام).

فالمعنى: يا من ظهر في شأنه أمر يخالف ما في حسبان الناس حيث أن الناس كانوا يزعمون أن القائم مقام الصادق عليه السلام هو إسماعيل فلما توفي إسماعيل ظهر خلاف ماكان يتصوره الناس ويحسبونه وعلموا ان الوسيلة هو ابوابراهيم موسى بن جعفر الكاظم فظهر لله (اي ظهر من الله للناس اومن باب المشاكلة أو غير ذلك مما مرّ) أمرٌ على خلاف ما كان يحسبه الناس ومثل ذلك ماروي في حق أبي محمدالحسن بن علي العسكري، فقد روى عليّ بن جعفر قائلاً «كنت حاضراً أبا الحسن (أي الامام الهادي) عليه السلام لما توفي ابنه محمد قال للحسن: «يابُني أحدث لله شكراً فقدأحدث فيكَ أمراً». [1]

و يعني الامام الهادي من هذه الكلمة أن وفاة محمد قد مهدت الطريق لإمامته إذ لو كان أخوه حيّاً فلربما حصل الاختلاف في تعيين الامام بعدالامام الهادي ولكن استتب له الأمر بعد موت أخيه بلا شغب ولامجادلة ولأجل ذلك يأمره بالشكر.

و يدل على أن الناس كانوا يتصورون أن الامامة بعدالهادي هي في ولده محمد ما رواه علي بن عمرو العطار قال: دخلت على ابي الحسن وابنه ابو جعفر في الأحياء وانا أظن أنه الخلف من بعده فقلت: جعلت فداك من أخصُّ من ولدك؟

---

١) الكافي ج ١ ص٣٢٦، كتاب الحجة، الحديثان ٤ و ٥، وفي الحديث: فبكى الحسن (العسكري) واسترجع وقال: الحمدلله رب العالمين و إياه أشكر تمام نعمه علينا، وإنّا لله وإنا إليه راجعون.

فقال: لا تخصوا أحداً من ولدي حتى يخرج إليكم أمري»[1]

السؤال العاشر

روى العياشي عن عمرو بن الحمق أن الامام اميرالمؤمنين وعد بالرَّخاء بعد البلاء في سنة السبعين ولكن الرخاء لم يتحقق، فعندئذ ينطرح هذا السؤال وهو: كيف أخبر الامام عليه السلام بالرخاء بعد سنة السبعين مع عدم تحققه في ذلك الوقت بل ومضيه.

والجواب: هو ان هذا الإخبار كان مشروطا بشروط لم تتحقق ومن اهمها تحفظ الأمة على ودائع الامامة ونصر حججه والحفاظ عليهم والتكتم على اسرار الله، فلما لم يتحقق هذا الشرط وقَع فيه البداء ولم يتحقق الرخاء بعد السبعين.

والى ذلك ينظر قول ابي جعفر الباقر (عليه السلام) في جوابه عن سؤال أبي حمزة الثمالي حيث قال: «قلت لابي جعفر: إن علياً (عليه السلام) كان يقول: إلى السبعين بلاء، و بعد السبعين رخاء، فقد مضت «السبعين» **ولم يروا رخاءً** فقال الباقر (عليه السلام): يا ثابت ان الله كان قد وقَّت هذا الأمر (اي الرخاء بعد الشدة) في السبعين، فلما قُتِل الحسين اشتد غضب الله عزوجل على أهل الأرض فأخَّره إلى أربعين ومئة سنة فحدثناكم فأذعتم الحديث، وكشفتم قناع السر فأخَّره الله ولم يجعل لذلك عندنا وقتاً، (ثم قال): يمحوالله ما يشاء و يثبت وعنده أُمُّ الكتاب»[2].

خاتمة المطاف

ونقول في خاتمة هذا البحث إن الحوادث التي وقع فيها البداء على قسمين:

الاول: الحوادث التي أخبر بها النبي(ص) او الوصي(ع) قبل تحققها حتى

---

١) نفس المصدر. ومراده من أبي جعفر هوالسيد محمدالمتوفى في حياة أبيه الهادي، و يقصد من لفظة في الاحياء أي حال كونه حيا، والشاهد في الرواية هو جملة «وأنا اظن أنه الخلف من بعده» الحاكية عن تصور الناس أنه الامام بعد الهادي عليه السلام.

٢) بحارالانوار ج ٤ ص ١١٩، الحديثان: ٦٠ و ٦١.

وقع فيها البداء سواء في الشرائع والأقوام السابقة أو في الشريعة الاسلامية.

الثاني: ما اخبر به النبي(ص) اوالوصي(ع) بعد وقوع البداء فيه ولم يكن هناك أيُّ خبرٍ منهما به قبل وقوع البداء.

أمّا القسم الاول فهو عبارة عن الموارد التالية:

١ ــ إخبار النبي إبراهيم (عليه السلام) بذبح ولده وعدم تحقق الذبح.

٢ ــ اخبار موسى الكليم (عليه السلام) قومه بغيبته عن قومه ثلاثين ليلة وتمديد ذلك الى اربعين.

٣ ــ إخبار يونس (عليه السلام) بهلاك قومه العصاة وعدم تحقق الهلاك.

٤ ــ إخبار داود بموت الشاب الجالس عنده بعد سبعة أيام وتمديد عمره.

٥ ــ إخبار آدم بعمر داود وثبوت الزيادة فيه.

٦ ــ إخبار نبيٍّ من الأنبياء بموت مَلِكٍ في يوم معين وتمديده الى أربع عشرة سنة.

٧ ــ إخبار المسيح عليه السلام بهلاك العروس وعدم تحقق الهلاك.

٨ ــ إخبار النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) بموت اليهودي وعدم تحقق هلاكه.

٩ ــ ما أخبر به اميرالمؤمنين عليه السلام من حصول الرخاء بعد سنة السبعين ولم يتحقق ذلك.

هذه هي الموارد التي أخبر بها النبي اوالولي ثم وقع فيها البداء، وقد جاء بعض هذه الموارد في الكتاب العزيز و بعضها الآخر في السنة المطهرة. وقد عرفت الجواب الكلي فيها، والأجوبة التفصيلية عن كل واحدة منها.

وأما القسم الثاني فهو ما اخبر به النبي(ص) اوالوصي(ع) بعد وقوع البداء فيه، وذلك مثل ما عرفت ممّا ورد عن الصادق (عليه السلام) في حق ابنه الكاظم(ع) وما ورد عن الامام الهادي (عليه السلام) في شأن ولده الحسن العسكري(ع).

وهذا هو جل ماوقع فيه البداء في مجال الإثبات.أفبعد هذا يصح لمتشدّق يتكلم بما لايعلم ان يقول: «إن أئمة الرافضة وضعوا القول بالبداء لشيعتهم فاذا قالوا: إنه سيكون لهم أمر وشوكة ثم لايكون الأمر على ماأخبروا قالوا: بدا لله

تعالى» كما في المحصل[1].

و اين ما ادّعوا من وجود إخبارات كثيرة أخبربها أئمة الشيعة ثم حصل فيها البداء، في حين ان اكثر هذه الأخبار وردت في القرآن الكريم وهو مما يجب على كافة المسلمين المعتقدين به أن يفسروه و يعالجوه، و بعضها الاخر يرجع الى الأنبياء والرسل السابقين، وقد ورد في قصص الأنبياء، وشأنها شأن سائر قصصهم، فلا يبقى إلّا مورد واحد هو: إخبار عليٍّ (عليه السلام) بالرّخاء بعد سنة السبعين ولم يتحقق بعد مضيه لحصول «البداء» فيه بسبب عدم تحقق شروطه كما اشرنا اليه.

فأين هذا من ادّعاء الرازي وسليمان عن وجود إخبار الأئمة بحوادث كثيرة وقع فيها «البداء» و بذلك برّروا عدم تحقق إخباراتهم الكثيرة لشيعتهم؟

هل يصلح مورد واحد للاستناد اليه في رمي أئمة الإمامية بهذه التهمة وأنهم اختلقوا عقيدة البداء لتبرير عدم تحقق ما يخبرون به. والحال أن من ينظر إلى روايات «البداء» يرى أكثرها راجعاً الى مسألة البداء في مجال الثبوت، وناظراً الى تبيين مفهوم البداء الذي هو إمكان تغيير المقدر وتحويل المصير بتغيير العمل والسلوك، والتحول من العمل الطالح الى العمل الصالح، كما يلاحظ ذلك من الاحاديث رقم ٢، و٣ و٥ و٧ و٩ و١١ و١٢ و١٣ و١٤ و١٦ و١٨ الى غير ذلك وان هذه العقيدة كانت رداً على ماكان يعتقده اليهود والقدرية من فراغ الله من الأمر وعدم قدرته أو قدرة الانسان على تغيير التقدير وتبديل المقدر مثل مانراه في الروايتين رقم ٦ و١٧ وغيرهما التي صرّحت بأن العقيدة جاءت في مقام الرد على عقيدة اليهود القائلين بفراغه سبحانه من الامر واعتزاله عن كل شأن.

وفذلكة الكلام هو أن «البداء» الذي أصرت على صحته أئمة الشيعة الامامية وعلماؤها، وجاءت أحاديثه و رواياته في المجاميع الحديثية إنما هوالبداء في مجال الثبوت، أعني إمكان تغيير المصير بصالح الأعمال وطالحها.

وأما الإخبار بأمرٍ ثم عدم تحققه بسبب حصول البداء فيه، فقد صدر عن النبي(ص) في مورد واحد وهو الاخبار بهلاك اليهودي وعن أئمة الشيعة في مورد واحد ايضا وهو الاخبار عن الرّخاء بعد سنة السبعين، ولم يكن ذلك إلّا لتأكيد

---

١) المحصل للامام الرازي نقلا عن سليمان بن جرير.

العقيدة بالبداء في مجال الثبوت، وتجسيده وتجسيمه ليروا كيف يتغير المقدَّر بالأعمال والأفعال، وليس ذلك كثير النظير، بل هو عديم النظير أوقليله.

هذا آخرما أردنا ايراده في هذه الصفحات حول البداء والحمدلله رب العالمين

الفهرست